دولـــــــة فـلـسـطـيـــــــن
الأمـانـة العـامـة لمـجـلس الـوزراء
مـكـتـب الـسّيـاسـات والـتّـخـطـيـط

خُطّةُ التَّنْمِيَةِ لِلأَعْوَام (2022 – 2024) م

(المُحَافَظَاتُ الجَنُوبِيّة)

يناير 2022م

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
مفاهيم ومُصطلحات	2
شُكر وتقدير	4
كلمة رئيس لجنة مُتابعة العمل الحكومي	5
كلمة رئيس اللجنة العُليا للسياسات والتخطيط	7
أولاً: تقديم	8
ثانياً: منهجية العمل	10
ثالثاً: تحليل واقع العمل الحكومي	14
رابعاً: الرؤية والرسالة	26
خامساً: محاور الإطار الإستراتيجي العام للأعوام 2022-2024م	27
المحور الأول: تعزيز قدرة المواطن الفلسطيني في الصمود والعيش بكرامة، وترسيخ الالتزام بالقيم الدينية والوطنية.	27
1.1: نظام رعاية صحية شامل ومتكامل	28
1.2: جودة التعليم	28
1.3: الحماية الاجتماعية والحد من الفقر ومكافحة البطالة	29
1.4: تمكين الشباب والمرأة ورفع الوعي الثقافي للمجتمع	29
1.5: إعادة الإعمار ومعالجة آثار العدوان	30
1.6: تعزيز الالتزام بالقيم الدينية والانتماء الوطني	30
المحور الثاني: التميز في الخدمة الحكومية والعمل بمقتضيات الحكم الرشيد	31
2.1: الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون	31
2.2: التطوير المؤسسي	31
2.3: تطوير البيئة التكنولوجية ودعم التحول الرقمي	32
2.4: تطوير الأداء الإعلامي	32
المحور الثالث: التنمية المستدامة	33
3.1: تعزيز الأداء المالي والاقتصادي وتشجيع الاستثمار	33
3.2: تنمية الموارد البيئية والطبيعية والحفاظ عليها	34
3.3: تحسين البُنية التحتية	34
3.4: تعزيز الشراكة المحلية والدولية	35
سادساً: الاستراتيجيات الحكومية المُساندة	36
سابعاً: خارطة الإطار الإستراتيجي العام للأعوام 2022-2024م	38
سابعاً: المرفقات:	
1. الأطر الإستراتيجية للدوائر الحكومية للأعوام 2022-2024م	
2. الإطار الإستراتيجي الحكومي للحد من البطالة للأعوام 2022-202	
3. الإطار الإستراتيجي للتحول الرقمي الذكي للأعوام 2022-2024م	
4. خطة عمل الدوائر الحكومية للعام 2022م	

مفاهيم ومُصطلحات

- **لجنة متابعة العمل الحكومي:**

لجنة تختص في إدارة الشأن الحكومي في قطاع غزة من خلال توجيه ومتابعة عمل الوزارات، السلطات، والهيئات الحكومية والتأكد من قيام رؤساء المؤسسات الحكومية بمهامهم بفاعلية وكفاءة.

- **الدائرة الحكومية:**

أي وزارة، أو ديوان، أو سلطة، أو هيئة، أو مجلس، أو معهد، أو مركز، أو مؤسسة رسمية عامة، أو مؤسسة عامة خاضعة لأحكام قانون الخدمة المدنية، وتكون موازنتها ضمن الموازنة العامة لدولة فلسطين، أو ملحقة بها.

- **الخطة التشغيلية الحكومية:**

مجموعة من البرامج والأنشطة التشغيلية المحددة بمدة زمنية (خلال العام) وتحتوي على مؤشرات للقياس وتنبثق من الأهداف العامة التي تخدم رؤية ورسالة لجنة مُتابعة العمل الحكومي.

- **خطة التنمية:**

هي خطة شاملة يتم وضعها من أجل تحديد كيفية إنجاز الرسالة والأهداف طويلة الأمد وتوثق مراحل ومخرجات عملية التخطيط التنموي التي تنفذها لجنة مُتابعة العمل الحكومي وترتبط مدة خطة التنمية بتطور عمرها وتمتد إلى 3 سنوات.

- **فريق التخطيط الحكومي:**

هم مجموعة الأشخاص الذين عينتهم (الإدارة العليا) بالوزارات والمؤسسات الحكومية ممثلين عن الدوائر الحكومية بما يخص الاشراف على إعداد خطة العمل ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع مكتب السياسات والتخطيط.

- **القيم:**

مجموعة المبادئ المشتركة (معتقدات كامنة، واعتبارات، أو مظلة سلوكيات) التي تتبناها الحكومة/الدائرة الحكومية كمرجع يحكم تصرفات وسلوكيات طواقمها.

- **الرؤية:**

هي تلك التصورات أو التوجهات لما يجب أن تكون عليه الحكومة /الدائرة الحكومية في المستقبل البعيد، أي تحديد إلى أين تتجه الحكومة/ الدائرة الحكومية وبالتالي فهي صورة ذهنية للغايات المَنشودة التي لا يمكن تحقيقها في الوقت الحاضر وضمن الظروف المتاحة، بينما يمكن استِثمار الفرص المستقبلية وتطوير العمل والوصول إليها بعد فترة من الزمن.

- **الرسالة:**

رسالة لجنة مُتابعة العمل الحكومي/ الدائرة الحكومية تعني (سبب وجودها) لماذا هي في العمل؟ فلسفة عملها، الفئات التي تخدمها وكيف يجب أن تساهم في سداد احتياج الفئات المعنية بها، ومن الممكن أن تحتوي الرسالة على مجموعة القيم المحددة لطبيعة عملها.

- **الأهداف الاستراتيجية:**

هي الإنجازات التي يجب أن تحققها لجنة مُتابعة العمل الحكومي/ الدائرة الحكومية في فترة تنفيذ خطة التنمية.

- **موازنة البرامج والأداء:**

مجموعة من الأهداف التي من أجل تحقيقها تُرصد أو تُحدد لها الاعتمادات المالية بعد تفصيلها حسب البرامج والأنشطة، وتحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج أو نشاط وتحديد معايير ومؤشرات لقياس الإنجاز وفاعلية الأداء.

- **برامج الموازنة:**

مجموع من الأنشطة الجارية التي تلخص الوظائف والخدمات الرئيسية للدائرة الحكومية، والمشاريع التطويرية التي تهدف لتطوير أداء الدائرة الحكومية في القيام بتلك الوظائف والخدمات اتجاه متلقيها.

- **المبادرات الحكومية:**

برنامج حكومي تطويري وتنموي مقيد بزمن قصير الأجل خلال العام، ويكون له مخصص مالي محدد. وتهدف المبادرة إلى تطوير العمليات الداخلية للدائرة الحكومية وتحسين أدائها وتجويد الخدمات المقدمة للجمهور.

- **المشروع:**

مجموع العمليات أو الأنشطة غير الدورية التي تربطها علاقة محددة ومعروفة وتنفذ في زمن معلوم، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المُتعلقة بتطوير أداء الدائرة الحكومية للقيام بوظائفها وخدماتها.

- **التنمية المستدامة:**

هي إدارة وحماية الموارد المالية والبشرية والطبيعية وتوجيه استغلالها والتغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية..

- **الوزن النسبي:**

تحليل جميع مكونات الخطة، وإعطاء مكوناتها نسب مئوية من المجموع الكلي للخطة، بمقدار حجم التأثير أو مُستوى المُساهمة في تحسين الواقع الحالي، من خلال إخضاعها لمعايير تقييم محددة.

- **مؤشرات الأداء:**

عبارة عن علامات (إشارات) تستخدم لقياس مدى التقدم المتحقق للنشاط خلال فترة إنجاز الخطة.

- **السياسات الحكومية:**

هي الإطار الناظم والتدخلات التي توجه الأداء والاستراتيجيات الحكومية في كافة لقطاعات لتحقيق الأهداف والمبادئ والأولويات الحكومية، وترسم هذه السياسات معالم إدارة الشأن العام بما ينسجم مع المصلحة العامة والقانون الأساسي والتشريعات، وتشمل هذه السياسات في مضمونها مجموعة من القواعد والنظم والقيم والأدوار والتوجيهات والإجراءات اللازمة لتنظيم العمل.

- **الأولويات الحكومية:**

هي الحالة التي تؤدي إلى تقديم برنامج حكومي على غيره من البرامج إما لسبب عامل الأهمية (أمر مهم) أو بسبب عامل الزمن (أمر عاجل) أو بسبب عامل القدرة (أمر ممكن)، وفقاً لقيم وأفضليات ومسوغات وقيود، وتحديد الأولويات الحكومية هو عملية ترتيب للبرامج والمفاضلة بين خيارات تؤدي إلى تخصيص الموارد الحكومية لبرامج مختارة.

- **الإطار الاستراتيجي العام للأعوام (2022/2024م):**

يمثل الإطار الاستراتيجي العام للأعوام 2022/2024م خارطة طريق توضح الأولويات والأهداف الاستراتيجية للجنة مُتابعة العمل الحكومي، من خلال تحشيد جهود للدوائر الحكومية لتوجيه الأنشطة والموارد نحو الأولويات الحكومية المحددة والتي تهم شُركاء التنمية سواء على المستوى الحكومي وغير الحكومي.

شُكْرٌ وَتَقْدِيرْ

تم إنجاز هذه الوثيقة نتيجة جهود مشتركة بين مكتب السياسات والتخطيط بالأمانة العامة لمجلس الوزراء واللجان التخصصية المُختلفة، التي تم تشكيلها بهدف إعداد خطة التنمية للأعوام 2022-2024م، بالإضافة إلى ممثلي التخطيط في الدوائر الحكومية المُختلفة، وذلك وفقاً للتصنيف التالي:

اللجنة العُليا للسياسات والتخطيط:

م	الاسم	المسمى	الصفة
1.	م. سهيل مدوخ	أمين عام مجلس الوزراء	رئيساً
2.	د. محمد النحال	وكيل وزارة العدل	عضواً
3.	د. زياد ثابت	وكيل وزارة التربية والتعليم	عضواً
4.	أ. عوني الباشا	وكيل وزارة المالية	عضواً
5.	م. ناجي سرحان	وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان	عضواً
6.	د. أيمن اليازوري	وكيل وزارة الزراعة	عضواً
7.	د. محمد عمر المصري	مدير عام مكتب السياسات والتخطيط	مُقرراً

اللجنة الفنية للسياسات والتخطيط:

م	الاسم	الدائرة الحكومية
1.	د. محمد المصري	الأمانة العامة لمجلس الوزراء - مكتب السياسات والتخطيط
2.	د. عبد الله المدلل	الأمانة العامة لمجلس الوزراء - مكتب السياسات والتخطيط
3.	م. حماده شعت	الأمانة العامة لمجلس الوزراء - مكتب السياسات والتخطيط
4.	د. أسامة نوفل	وزارة الاقتصاد الوطني
5.	أ. رياض البيطار	وزارة التنمية الاجتماعية
6.	د. جواد الأغا	وزارة الأشغال العامة والإسكان
7.	أ. رشيد الجحجوح	وزارة التربية والتعليم العالي
8.	م. طارق العيسوي	وزارة الداخلية والأمن الوطني
9.	د. أحمد شتات	وزارة الصحة
10.	د. كمال المصري	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
11.	د. خليل شقفة	وزارة المالية
12.	م. رامي لبد	الأمانة العامة لمجلس الوزراء - مركز المعلومات الحكومي
13.	م. منى سكيك	وزارة الحكم المحلي

كلمة رئيس لجنة متابعة العمل الحكومي

في غزّة تُشرق الشمسُ حُبلى بالكدِّ والنِّضال، مُستمدةً قَبسَها من بسالةِ رجالها وتضحيات أبنائها، هذه العزيمة التي واجهت مِخرز المُحتل، فانهزم المِخرز ونهضت غزّة كطائر العنقاء تُضمد جراح أبنائها، وتجمعُ شتاتَ أفكارها، تبنى بيدٍ وتدفع دفَّة التنمية بالأخرى، مُستَندةً على كفاءة أبنائها ومواردها المحدودة وخزان لا ينضب من العطاء والانتماء الصادق المشفوع بالدم والعرق، إذ استطاعت على مرّ الأزمان، أن تتجاوز كل صعبٍ، وأن تؤسس لعملٍ حكومي صمد في وجه التحدّيات والتحوّلات التي مرّت بها.

لم يكن النجاح الذي وصلنا إليه اليوم إلا بفضلٍ من الله وحده، ثم بتطويع الصِّعاب والعمل الدؤوب، ومواجهة التحديات التي تعصف بقطاع غزة والتغلب عليها، وتحويلها إلى منجزات، في ظل محدودية الموارد، والحصار الصهيوني الجائر على قطاع غزة منذ ما يزيد عن 16 عاماً، وهمجية المُحتل الذي يقصف ويُدمّر غزة وبنيتها التحتية ومنازل قاطنيها ومقراتها الحكومية المُختلفة، وأيضا في ظل التحديات التي عصفت بنا مؤخراً نتيجةً لتفشي جائحة كورونا في القطاع، إلا أن ذلك أظهر تآزراً كبيراً بين مكونات الشعب الفلسطيني في سبيل مواجهة كل هذه التحديات، وهو الإنجاز الذي يشهد به كلّ إنسانٍ منصِف؛ فالمتتبّع يُدرك تمام الإدراك أنّ لجنة مُتابعة العمل الحكومي حقّقت على مرّ السنوات الماضية إنجازات فاقت مواردها وإمكاناتها، فقد استبسل جيشنا الأبيض في خدمة أبناء شعبنا، وحرص المُعلم والمُهندس والعامل على إكمال وتطوير رسالته، وأضحى تِرسُ الحياة الغزيّة يدور رغم كل محاولات إيقافه.

وسعياً منَّا للحفاظ على هذا الإنجاز الوطني، ولإكمال مسيرة التنمية، ومحاولة استثمار طاقاتنا وإمكانياتنا البشرية والمادية، وتجاوز التحدّيات التي تواجهنا مجدّداً، فقد سعت لجنة مُتابعة العمل الحكومي لبناء خُطة التنمية للأعوام 2022-2024م، بما يتقاطع مع التطلعات المُستقبلية، في النهوض بواقع الإنسان الفلسطيني وتعزيز قدرة المواطن الفلسطيني في الصمود والعيش بكرامة وتجويد الخدمات الحكومية في ظل ما هو ممكن. حيث تمثّل خطة التنمية للأعوام 2022-2024م، خطوة جديدة على طريق التنمية، وتحدياً قَبلناه لتحسين حياة المواطن الفلسطيني، لنتمكّن من السير بخطوات جادّة نحو التنمية الشاملة والمستدامة بأبعادها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة على أساس الشراكة والتشاور وتكامل المسؤوليات.

إن هذا الإنجاز الكبير هو ثمرة جهود مُتراصّة، حيث قادته الأمانة العامة لمجلس الوزراء، واللجنة العُليا للسياسات والتخطيط ومكتب السياسات والتخطيط، وشاركت فيه الوزارات والمؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وقد رعت لجنة مُتابعة العمل الحكومي هذه الجهود ودعمتها بشكل كامل، حتّى تُوّجت بهذه الخطة، فأضحى طريق التنمية واضح المعالم.

سنسعى جاهدين لتصبح خطة التنمية واقعاً ملموساً، وشاهداً حيّ على أنّ لجنة مُتابعة العمل الحكومي تسير بخطى ثابتة في مسيرة التطوير والبناء، وأنّ الفلسطينيين قادرون على مواصلة العطاء والإنجاز، والحفاظ على الموروث الوطنيّ الزاخر بالعطاء وتحدّي الصعاب وصولاً للإنجاز، بحيث يكون الجميع شركاءُ في هذا المشروع الوطني أفراداً ومؤسسات وكل حسب اختصاصه تنفيذياً وتشريعياً ورقابياً، وبما يساعدنا على استعادة الثقة في برامجنا وسياساتنا.

أشكرُ كُلَّ من شارك من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء، وكذا موظفي القطاع العام العاملين في الوزارات والمؤسسات الحكومية، ممن أسهموا بأفكارهم ورؤيتهم واستشاراتهم في رسم طريق التنمية للأعوام الثلاثة القادمة.

وفي الختام أؤكد بأن لجنة مُتابعة العمل الحكومي لن تدّخر جهداً في سبيل تذليل كافة المعوقات التي تعترض تنفيذ خطة التنمية، وستدفع بكل ما أوتيت من مُقدرات دون كلل ولا ملل، وفق استراتيجيات وخطط واضِحة، في سبيل تحويل كافة الجهود التي بُذِلت في إعداد خطة التنمية إلى منجزات تدفع عجلة التطوير قدما وتخفف عن المواطن آثار الأزمات والحروب التي مرّ بها وتزيد من قدرته على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية وصولا لحاضنة شعبية قوية ومتماسكة تسهم وتؤدي دورها في تحرير الأرض والأسرى والمسرى، وما ذلك على الله بعزيز.

أ. عصام ديب الدعليس

رئيس لجنة مُتابعة العمل الحكومي

كلمة رئيس اللجنة العليا للسياسات والتخطيط

تواصــلُ لجنةُ مُتابعةُ العمل الحُكوميّ في المُحافظاتِ الجنوبيةِ خوضَ غمارها في ســبيل البناءِ والتنمية، رغمَ كُلَّ محاولاتِ إيقافِ سُبل النّهوض بواقعِها الصّعب، علاوةً عن الحصار الخانق والاعتداءاتِ المُتكرّرةِ بحقِّ سُكّانِها.

وفي إطارِ مُنّسق، تعكفُ الأمانة العامة لمجلس الوزراء على تعزيز تحقيق رؤيةِ لجنة مُتابعةِ العمل الحُكوميّ الجادّة في توفير حياةٍ كريمةٍ للمواطن الفلســطينيّ، إدراكاً منها للحاجاتِ المجتمعيةِ الماسَّــة، ومحاولةً لاســتثمار الموارد المحدودة والمُتاحة، وذلك بجهودِ كوادرها المُخلصين في سبيل النّهوض بالواقع الصعبِ الذي تعيشُه المحافظاتُ الجنوبية، ومجابهةِ الحِصار الإسرائيلي بحقّ الأرض والسُّكّان والذي زادَ عن ستة عشر عاماً.

وفي هذا الإطار ومن خلال اللجنةِ العليا للسـياسـاتِ والتخطيط، واللجان الفنيةِ المُعزّزة، ومكتبِ السّـياسـات والتّخطيطِ، تواصــلُ الأمانةُ العامّةُ لمجلسِ الوُزراء خُطُواتِها في اتّجاه رســم وتنفيذِ ومُتابعةِ خُطّةِ التّنميةِ للأعوام 2022-2024م في المُحافظاتِ الجنوبية، كإجراءات الإصلاح الهيكليّ لبعض القطاعات الحيويّة، وحلّ قضيّة تسكين الموظفين، واتخاذ حُزمة من الإصلاحاتِ المؤسّسية، إضافةً إلى الجهودِ الهائلةِ في مجال تحسين وتطوير الخدمات الحكوميّة، وذلك لخلق نوعٍ من الانتعاش والتنميةِ في الحياة العامّة الفلســطينيّة، ولتحقيق الاتّســاق بين خُططِ الدّوائر الحُكوميّةِ ومكوناتِ الإطار الاستراتيجيّ العام للأعوام 2022 - 2024م.

كما وحرصَــت اللجنةُ العُليا للسّــياســاتِ والتّخطيطِ، وبالتنســيق مع الجهاتِ الحكوميّةِ المعنيّة، على دفع وتفعيل آليّات الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدنيّ وشُركاء التنميةِ في مراحل إعدادِ الخطةِ المختلفة.

كما وتعتزّ اللجنةُ العليا للسـياسـات والتخطيط بدورها في تحديدِ مكوناتِ الإطار الإسـتراتيجيّ العَام للأعوام 2022-2024م، واقتراح السياساتِ الكفيلةِ بتحقيقِها، بالتعاون والتنسيق مع الوزاراتِ والجّهات المعنيّة، حيثُ يتضمّنُ ثلاثةَ محاورَ، وثلاثَ عشرةَ أولويةَ.

من جهةٍ أخرى، فقد اعتمدتْ اللجنةُ وثيقةَ الإطار الإستراتيجيّ للتحول الرّقمي، لتعزيز المسار نحوَ الحُكومةِ الإلكترونية، من خلال انتهاج ســياســةِ تبســيطِ الإجراءات وتوفيرِ الوقتِ والجُهد وتجويدِ تقديم الخدماتِ الحُكوميّة، وتســتهلُّ اللجنةُ هذا العملَ للمُســاهمةِ في خلق البيئةِ المعرفيّة، وفقَ معاييرَ جديدةٍ تُواكبُ مُســتجدّاتِ التحول الرقميّ والذكيّ.

وختاماً، نؤكدُ أنَّ المحافظات الجنوبية تعيشُ في ظلِّ تحدّياتٍ جســامٍ تفرضُــها متغيراتُ مُختلفة، رغم ما اقتضــته هذه الســنواتُ القليلةُ من تكثيفِ العمل الجادّ، تحتَ قيادةٍ مُخلصــةٍ شــجاعةٍ تؤمنُ بقدراتِ هذا الشّــعبِ العظيم، وتســعى بجهدٍ حثيثٍ لتلبية تطلُّعاته وتخفيف وطأةَ التحدّياتِ والمُتغيّراتِ، وذلكّ بالنّجاحاتِ الملموســةِ التي نشهدُها كلّ يومٍ على أرض الواقع.

إنّ في هذا ما يُحفزُنا على مُواصــلةِ العمل بتفاؤلٍ وحرصٍ والســعي لمســتقبلٍ أفضــلٍ يرقى لأصــالةِ هذا الشّعبِ العظيم، الذي ما زال يواجه مخرزَ المُحتلِّ والأحقّية بالأرض والمُقدّسات.

باســمي وباســم إخواني في اللّجنةِ العُليا للسّــياســاتِ والتّخطيطِ، نتقدّمُ بالشُّــكر لكافة الطواقم الحُكوميةِ وغير الحكوميّة، التي ساهمتْ في إعدادِ هذهِ الوثيقةِ في كافّةِ مراحلِها.

م. سهيل مدوخ

أمين عام مجلس الوزراء

رئيس اللجنة العليا للسياسات والتخطيط

أولاً ◄ تقديم

يُشكل التخطيط في القطاع الحكومي عنصراً أساسياً في تعزيز مفهوم التكاملية بين المؤسسات الحكومية والإسهام في تجويد وتحسين الأداء المؤسسي، وخلق مساحة من التكامل بين مكونات الحكم المُختلفة. وتحقيقاً لذلك فقد عكفت لجنة مُتابعة العمل الحكومي، مُنذ إعادة تشكيلها في مُنتصف العام 2021م على شق طريقها نحو تحقيق تنمية مُجتمعية شاملة ومُستدامة تُعزز من صمود المواطن الفلسطيني، من خلال تعزيز التكامل الإيجابي بين كافة مكونات الحكم المُختلفة، والسعي لتحقيق حالة من التوزان بين المُقدرات الحكومية ومُتطلبات الوظيفة العامة وفقاً لاحتياجات المواطن الفلسطيني واهتماماته، كما أولت اللجنة اهتماماً خاصاً برسم السياسات وإقرار الخطط والتوجهات الحكومية ورصد الموازنات الداعمة لتنفيذ الخُطَّة مع كافة الجهات ذات الاختصاص.

تأتي خطة التنمية للأعوام 2022-2024م للمحافظات الجنوبية في ظل تعدد التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه مسار التنمية في المحافظات الجنوبية في ظل استمرار الحصار الصهيوني على المحافظات الجنوبية وكذلك الاعتداءات الصهيونية المُتكررة بحق الأرض والسكان، وبالرغم من صعوبة المرحلة وحساسيتها، إلا أنه قد ظهر حرص لجنة مُتابعة العمل الحكومي على تجاوز هذه الصعاب في سبيل المساهمة في تحقيق تنمية للمواطن الفلسطيني تعزز تمسكه بالأرض، وإعادة صياغة روح الأمل في قلب المواطن الفلسطيني، والحرص على الاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانيات البشرية والمادية، وخلق تنمية متوازنة بين مختلف المحافظات.

كذلك شهدت الفترة السابقة التي رافقت انتشار وباء كوفيد19 عالمياً ومحلياً تكاتفاً غير مسبوق بين مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وكشفت عن قدرات هذا الشعب وقيادته بالرغم من الإمكانيات المحدودة.

إن لجنة مُتابعة العمل الحكومي مُستمرة في حرصها على تعزيز الثقة مع المواطن، وتقديم أفضل الخدمات الحكومية في ظل ما هو ممكن، على أساس الشراكة والتشاور وتكامل المسؤوليات. كما أنها تقوم بتعزيز صمود الناس على أرضهم في ظل التحديات المُختلفة التي تعصف بالقضية الفلسطينية.

تواصل لجنة مُتابعة العمل الحكومي السعي إلى تحقيق أولوياتها التنموية بتظافر كافة الجهود فيما بينها، على امتداد ثلاث سنوات بغية الوصول إلى رؤية طموحة وشاملة يمكن أن تنعكس إيجاباً على كافة المفاصل الحيوية للمحافظات الجنوبية. وفي سبيل تعزيز النهج التشاركي في أعمال خطة التنمية للأعوام 2022-2024، عمل مكتب السياسات والتخطيط بالأمانة العامة لمجلس الوزراء على تفعيل الدور التشاركي للعديد من ذوي العلاقة وأصحاب المصلحة على الواقع المحلى والوطني للاستفادة من تجاربهم وتعزيز دورهم الإيجابي في مراحل إعداد خطة التنمية المُختلفة.

تمثل خطة التنمية للأعوام (2022-2024) للمحافظات الجنوبية، خارطة طريق وتوجه موحد تنتهجه لجنة مُتابعة العمل الحكومي في المحافظات الجنوبية نحو مستقبل مُستدام وخدمات مُتكاملة تُعزز

كينونة المواطن الفلسطيني، حيث ترتكز خطة التنمية على ثلاثة محاور رئيسة، وانبثق عنها أربع عشرة أولوية حكومية، وسبعون هدفاً إستراتيجياً، تشكل فيما بينهـــا إطاراً متكاملاً لمواصلة التنمية الشاملة وتسريعها خلال السنوات القادمة، فضلاً عن إرساء دعائم التنمية المستدامة على المدى البعيد.

تتمثل المحاور الثلاثة في:

1. المحور الأول: تعزيز قدرة المواطن الفلســطيني على الصــمود والعيش بكرامة، وترســيخ الالتزام بالقيم الدينية والوطنية.
2. المحور الثاني: التميز في الخدمة الحكومية والعمل بمقتضيات الحكم الرشيد.
3. المحور الثالث: التنمية المستدامة.

تحرص لجنة مُتابعة العمل الحكومي على حشد كافة الأولويات والأهداف الاستراتيجية الحكومية والجهود إلى تحقيق تقدم في المحاور الرئيســية الثلاثة، وكذلك الأولويات الحكومية الثلاثة عشــر المُنبثقة عنها والتي تمثل مجالات تركيز الخطة، من أجل الاســتثمار فيها وتطويرها والنهوض بواقعها، وقد تتوافق هذه الأولويات للتعامــل مــع القضايــا والتحديــات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المحافظات الجنوبية في الوقــت الراهــن، ويتفرع من كل أولوية عدد من الأهداف الإستراتيجية المخصصة والمراد بلوغها خلال ســنوات الخطة لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن نحو تحقيق الأولويات الحكومية، وبلوغ رؤية لجنة مُتابعة العمل الحكومي في المحافظات الجنوبية، من خلال تحشيد الجهود وتعزيز الشراكة بين القطاع الحكومي وغير الحكومي.

وفي سياق تتبع وقياس مدى التقدم المُتوقع أن تحرزه لجنة مُتابعة العمل الحكومي من خلال الدوائر الحكومية المُختلفة فيما يتعلق بإنجاز وأداء الخطة ومدى مُساهمة برامجها في تحسين الواقع الحالي وتعزيز التطور الإيجابي للأولويات الحكومية، فقد تم تحديد عدد من المؤشرات التنموية لكل هدف استراتيجي.

تتطلــب خطــة التنميــة (2022-2024) الدفــع بالتنميــة والاقتصاد والمجتمــع عمومــاً إلى آفاق أرحب، تتناســب والواقع الذي يرنو المواطن الفلسـطيني إليه، في ظل المُتغيرات السـياسـية والحصـار المفروض على المحافظات الجنوبية مّنذ ما يزيد عن 16 عام وانعكاســات ذلك على الحياة العامة، وسُــبل العيش. ويؤمـل أن يتحقـق ذلـك بمشـيئة اللـه مـن خلال 14 أولوية حكومية تتظافـر فيمـا بينهـا علـى امتـداد ثلاث سـنوات بغيـة الوصـول إلـى رؤيـة طموحة وشاملة يمكن أن تنعكس إيجاباً علـى كافـة المفاصـل الحيويـة للعمل العام في المحافظات الجنوبية.

ثانياً ◄ منهجية العمل

اعتمدت عملية إعداد خطة التنمية للأعوام 2022-2024 للمحافظات الجنوبية منهجية المشاركة الفاعلة مع الجميع، وتعزيز النهج التشاركي في الإعداد بمشاركة المؤسسات الحكومية والعديد من ذوي العلاقة وأصحاب المصلحة والاستشاريين، والاسترشاد كذلك بالتجارب الإقليمية والدولية الناجحة في مجال التخطيط التنموي. حيث اعتمدت منهجية إعداد خطة التنمية للمحافظات الجنوبية على تنفيذ ثلاث مراحل أساسية، تمت بنهج تشاركي فاعل من داخل وخارج القطاع الحكومي، وهذه المراحل هي:

1. دراسة واقع العمل الحكومي (أين نحن الآن؟)
2. تحديد المحاور الرئيسية والأولويات التنموية والأهداف الإستراتيجية (أين نريد أن نتجه؟)
3. ما هي المؤشرات التنموية التي تعكس مدى الوصول إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتعزيز الأولويات (كيف نتأكد من الوصول؟).

وتحتوي كل مرحلة على عدة خطوات وأنشطة فرعية مختلفة، وقد تنوعت أعمال إعداد خطة التنمية بدءاً بتقويم واعتماد المنهجية المزمع إتباعها، وإجراء الدراسات المساندة للخطة، وتوفير قواعد البيانات الإحصائية والمعلومات اللازمة لأغراض الرصد والتحليل سواء على الصعيد القطاعي أو لرصد مؤشرات أعمال الدائرة الحكومية، ومروراً بإعداد الأدلة والتوجيهات الإرشادية لمساعدة الدوائر الحكومية في إعداد إطارها الاستراتيجي وخططها التشغيلية. كما تتضمن تجهيز أدوات التخطيط الضرورية المتمثلة في النماذج والأدلة، وتكثيف التشاور والتنسيق مع الدوائر الحكومية والقطاع الخاص في كل مراحل إعداد الخطة، والاسترشاد كذلك بالتجارب الإقليمية والدولية الناجحة في مجال التخطيط التنموي.

الجدير ذكره أنه قبل الشروع في إعداد خطة التنمية الوطنية للأعوام (2022-2024)، تم مراجعة المنهجية المقترحة للإعداد، وتحديد جوانب التطوير اللازمة، من قبل اللجان المُتخصصة، استناداً إلى الخبرة المتراكمة، واسترشاداً بالتجارب الإقليمية والدولية الناجحة في مجال التخطيط التنموي، والاستعانة بالخبرات الوطنية المتميزة.

وقد برزت خلال المرحلة التي سبقت إعداد خطة التنمية، مستجدات سياسية واقتصادية واجتماعية محلية عديدة، منها عدوان مايو 2021م، وكذلك التشكيل الحكومي الجديد للجنة مُتابعة العمل الحكومي في المحافظات الجنوبية. بالإضافة إلى الانعكاسات المتسارعة لجائحة كورونا بأبعادها المختلفة على القطاع الاجتماعي والاقتصادي، والتفاوت التنموي بين المحافظات الجنوبية، أُسقط ذلك كله ضمن مراحل إعداد الخطة المُختلفة، من خلال جملة البرامج والأنشطة والمشاريع التي ستفصل في الخطط التشغيلية للدوائر الحكومية.

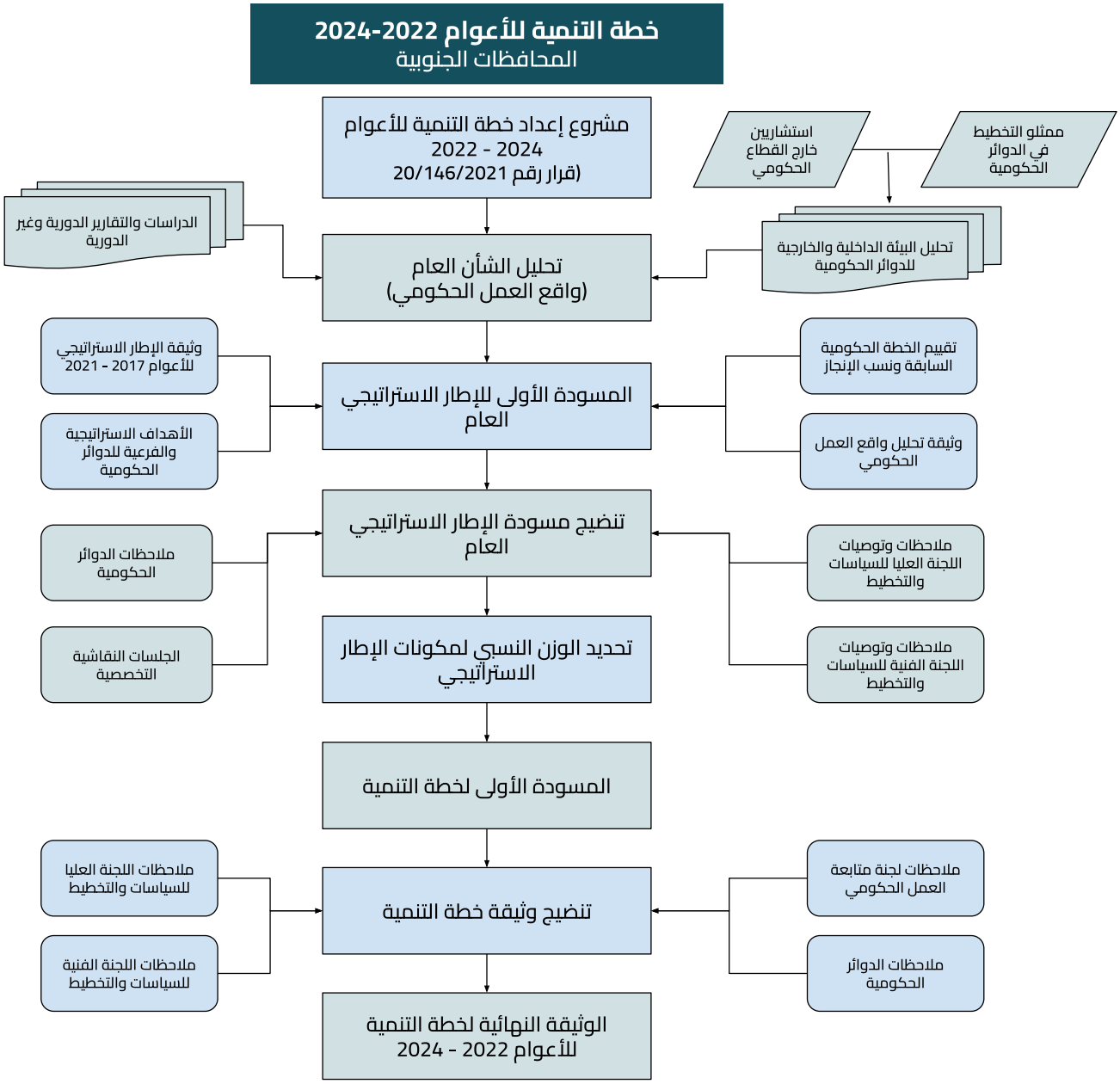

شكل رقم (1): مراحل إعداد خطة التنمية للأعوام 2022-2024م

خطوات إعداد خطة التنمية:

1. استناداً إلى قرار رقم (2021/146/20) بشأن الموافقة على اعتماد مشروع إعداد خطة التنمية، وبتوجيه من اللجنة العليا للسياسات والتخطيط، تم الإيعاز إلى الدوائر الحكومية بإتمام مُتطلبات إعداد خطة التنمية (تحليل الواقع الحالي، صياغة الأهداف الإستراتيجية والفرعية، تحديد المؤشرات التنموية) من خلال ورش عمل تخصصية تضم مجلس الدائرة الحكومية مع مجموعة من الاستشاريين من خارج القطاع العام، تعزيزاً لنهج التخطيط التشاركي.
2. استناداً إلى تحليل الواقع الحالي للدوائر الحكومية، وبالتقاطع مع المؤشرات الحالية للقطاعات الحكومية المُختلفة، فقد عمل مكتب السياسات والتخطيط على إعداد وثيقة تحليل واقع العمل الحكومي، والتي تُعنى بدارسة واقع العمل الحكومي الحالي وتحليل الواقع العام للمحافظات الجنوبية بنظرة تحليلية مُترابطة.
3. تم إعداد المسودة الأولى للإطار الإستراتيجي في مكتب السياسات والتخطيط، والتي تضمنت تحديد المحاور التنموية الرئيسية، وبيان أهم الأولويات الحكومية والأهداف الإستراتيجية للأعوام 2022-2024، حيث وجهت اللجنة العليا بتحويل المسودة من الشكل القطاعي إلى بيان المحاور والقضايا الرئيسية.
4. استندت المسودة الأولى للإطار الإستراتيجي العام على عدة محددات أساسية، وهي:
   - تقييم الخطة الحكومية السابقة، ونسب الإنجاز.
   - وثيقة تحليل واقع العمل الحكومي.
   - وثيقة الإطار الإستراتيجي العام للأعوام 2017-2021.
   - الأهداف الإستراتيجية والفرعية للدوائر الحكومية.
   - الإطار المالي للموازنة للأعوام 2022-2024م.
   - الإطار الاستراتيجي الحكومي للحد من البطالة في قطاع غزة للأعوام 2022-2025م.
   - الإطار الاستراتيجي للتحول الرقمي الذكي للأعوام 2022-2024م.
5. تم تنضيج المسودة وفقاً لملاحظات اللجنة العليا للسياسات والتخطيط واللجنة الفنية للسياسات والتخطيط، والتي عقدت (4) اجتماعات بالخصوص.
6. تم تعميم مسودة الإطار الإستراتيجي العام للأعوام 2022-2024م على الدوائر الحكومية بغرض إبداء الملاحظات، وتم الأخذ بها بما يُساهم في تجويد العمل وتنضيجه.
7. تم مراجعة وتنقيح مسودة الإطار الإستراتيجي العام من قِبل اللجنة العليا للسياسات والتخطيط والتي عقدت (3) اجتماعات تخصصية لمراجعة المحاور الرئيسية للخطة والأولويات الحكومية وكذلك الأهداف الإستراتيجية للأعوام 2022-2024م.
8. تم بيان حجم مُساهمة المحاور والأولويات الحكومية والأهداف الاستراتيجية في خطة التنمية للأعوام 2022-2024م، من خلال رصد وزن نسبي لكل منها، وفقاً لأهميته وتأثيره التنموي في الارتقاء بالواقع الحالي، ومساهمته في تحقيق رؤية لجنة مُتابعة العمل الحكومي.

9. تم تقسيم أعضاء اللجنة الفنية للسياسات والتخطيط إلى (3) مجموعات، حيث التقت المجموعات بشـــكل مســـتقل بغرض توزين كل محور رئيســـي، وما ينبثق عنه من أولويات حكومية وأهداف إستراتيجية، وفقاً للمعايير المُحددة سابقاً، وقد تم رفدها بالمستندات التعزيزية التالية:
   - مسودة الإطار الاستراتيجي 2022-2024.
   - أهداف التنمية المستدامة.
   - الإطار المالي للأعوام 2022-2024.
   - المؤشرات التنموية المرتبطة بكل أولوية حكومية.
   - نموذج التوزين المقر من اللجنة العليا للسياسات والتخطيط.
10. تم عرض مسودة الإطار الإستراتيجي مع التوزين النسبي على مجموعة من الخبراء (عدد 3) بغرض إضفاء ملاحظاتهم تحقيقاً للنهج التشاركي من خارج القطاع العام.
11. تم توزيع وثيقة الإطار الإســـتراتيجي العام للأعوام 2022-2024م على أعضـــاء لجنة مُتابعة العمل الحكومي، وقدموا ملاحظاتهم على الوثيقة، وجرى اعتمادها بعد الأخذ بالملاحظات، في جلســـة لجنة مُتابعة العمل الحكومي رقم (157) بتاريخ 2021/12/8م.
12. تم عرض المسودة الأولى لخطة التنمية للأعوام 2022-2024م على أعضاء اللجنة العليا للسياسات والتخطيط واللجنة الفنية للســـياســـات والتخطيط، وقد تم تنضـــيجها وفقاً لملاحظات اللجان المُختصة، والتي عقدت (3) اجتماعات بالخصوص.
13. تم توزيع وثيقة خطة التنمية للأعوام 2022-2024م على أعضـــاء لجنة مُتابعة العمل الحكومي، وقدموا ملاحظاتهم على الوثيقة، وجرى اعتمادها بعد الأخذ بالملاحظات، في جلســـة لجنة مُتابعة العمل الحكومي رقم (165) بتاريخ 2022/02/02م.

ثالثاً ◄ تحليل واقع العمل الحكومي

يواصلُ شعبنا الفلسطيني مسيرةَ كفاحه وصموده على أرضه التي تُنتهك من قبل مُحتل غاشم يواصل قصفه العشوائي لمنازل المواطنين وللمباني والمنشآت المدنية التي راح ضحيتها الآلاف بين شهيدٍ وجريح. مُعرقلاً بذلك كل مقومات التنمية ومدمراً لمرافق الحياة الأساسية، تزامناً مع استمرار حالة التراجع في الأوضاع الإنسانية الناجمة عن استمرار الحصار الإسرائيلي المتواصل على المحافظات الجنوبية والذي طال كافة مناحي الحياة الأساسية للمواطنين، ومنها إمدادات الغذاء والأدوية والمستلزمات الطبية.

علاوة على ذلك، فقد عانت فلسطين في العام 2021م من تفشي جائحة كورونا، حالها حال دول العالم أجمع، وقد حرصت الجهات الحكومية والأهلية على مُجابهة هذه الجائحة على الرغم من النظام الصحي والاقتصادي الذي أرهقه الحصار الإسرائيلي الجائر، ونقص التمويل، وغيرها.

على الرغم من ذلك، فقد كافح شعبنا ولا زال، للعيش بحرية وكرامة فوق أرضه المُحتلة، مُسخراً موارده المحدودة في سبيل دفع عجلة التنمية للأمام، ومحاولة التصدي لكل محاولات تصفية قضيته. وبالنظر إلى الواقع السياسي الفلسطيني، واستمرار حالة الانقسام السياسي، والواقع الذي فرض على المحافظات الجنوبية من خلال تشكيل لجنة حكومية تتولى متابعة العمل الحكومي وإدارة الشأن العام في المحافظات الجنوبية، تبذل كل ما بوسعها في سبيل تحقيق تنمية شاملة ومُستدامة، وتعزيز صمود المواطن الفلسطيني.

عطفاً على ما سبق، وفي إطار إعداد خطة التنمية للأعوام 2022-2024م للمحافظات الجنوبية، ضمن منهجية مُتكاملة، فقد تم دراسة الواقع العام دراسة مُستفيضة من خلال تعزيز النهج التشاركي بين القطاع الحكومي بكافة مستوياته والقطاع غير الحكومي، بهدف بناء الإطار الإستراتيجي العام للأعوام 2022-2024م، والوقوف على القضايا الهامة ومحاولة تحديد استراتيجيات تنموية خلال الأعوام المُقبلة.

وقد تم دراسة الواقع العام، ضمن منهجية مُتكاملة تستند على:

1) دراسة البيئة الداخلية والخارجية للوزارات والمؤسسات الحكومية في المحافظات الجنوبية.
2) التقارير الدورية وغير الدورية التي تصدرها الوزارات والمؤسسات الحكومية.
3) الإطار الاستراتيجي الحكومي للحد من البطالة في قطاع غزة للأعوام 2022-2025م.
4) الإطار الاستراتيجي للتحول الرقمي الذكي للأعوام 2022-2024م.

القضايا المركزية للواقع العام في المحافظات الجنوبية:

تم مناقشة وتداول القضايا المركزية للواقع العام في المحافظات الجنوبية، ضمن جلسات نقاشية تخصصية بالشراكة مع الدوائر الحكومية ومجموعة من الاستشاريين وأصحاب الخبرة. ونتج عن ذلك تحديد جملة من القضايا المركزية للواقع العام في المحافظات الجنوبية، كما هو موضح أدناه:

1. الحصار الإسرائيلي المفروض على المحافظات الجنوبية منذ 16 سنة.
2. الحروب والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المحافظات الجنوبية، وآخرها عدوان مايو 2021م.
3. جائحة كورونا.

القضية الأولى: الحصار الإسرائيلي المفروض على المحافظات الجنوبية منذ 15 سنة.

يشكل الحصار المفروض على قطاع غزة منذ منتصف عام 2006م، أزمة خانقة بمستويات متشعبة على أكثر من مليوني فلسطيني، يقبعون على منطقة جغرافية لا تزيد عن 365 كم مربع، حيث طالت المعاناة الناشئة بفعله مختلف أوجه الحياة في غزة، وأحالت واقع السكان فيه إلى جحيم لا يطاق. ولا سيّما أن غزة تشكل جزءًا ضيقًا على خارطة الجغرافيا الفلسطينية: إمكانات محدودة، موارد شحيحة، سيطرة محكمة من العدو الصهيوني استمدها ممّا يسمى اتفاقية (أوسلو) التي أتاحت له -رغم انسحابه من غزة صيف 2005 فيما يسمى بفكّ الارتباط عن غزة- أن يُطْبق فكيه على مداخل غزة ومخارجها، وأن يتحكم بأرضها وبحرها وجوها، ويمارس عليها صنوف المنع والإغلاق بدون مساءلة من أحد.

ومن المؤكد كذلك أن هذا الحصار المتأزم يومًا بعد يوم، له أبعاده السياسية على واقع الحالة الفلسطينية سواء على مجمل القضية الفلسطينية برمتها أو على قطاع غزة بشكل خاص، إضافة إلى آثاره في المجتمع الغزي اقتصاديًّا واجتماعيًّا وبيئيًّا.

بشكلٍ متصل، فإن حركة تنقل الأفراد والبضائع من وإلى القطاع كانت تتم عبر 6 معابر؛ وهي بيت حانون/ إيرز، كارني، ناحل عوز، كرم أبو سالم، ومعبر صوفا على الحدود مع إسرائيل، بالإضافة إلى معبر رفح على الحدود مع مصر. وبعد الحصار، أغلقت جميع المعابر ما عدا معبري رفح وبيت حانون/إيرز اللذان خصصا لتنقل الأفراد، ومعبر كرم أبو سالم الذي خصص لنقل البضائع، وفقاً لما هو موضح في جدول رقم (1).

جدول رقم (1): احصائيات النقل والحركة من وإلى قطاع غزة:

اسم المعبر	الحالة	الاستخدام
معبر كارني	مغلق منذ 2007	نقل البضائع
معبر صوفا	مغلق منذ 2008	نقل مواد البناء
معبر ناحل عوز	مغلق منذ 2010	ادخال الوقود
معبر كرم أبو سالم	مفتوح بشكل جزئي	نقل البضائع
معبر بيت حانون/ إيرز	مفتوح بشكل جزئي	حركة الأفراد
معبر رفح البري	مفتوح بشكل جزئي	حركة الأفراد

الجدير ذكره أنَّ حالات الوصول والمغادرة شهريًا عبر معبر رفح عام 2020م بلغت (4245) حالة، مقارنة بـ (40،000) عام 2005. وبالنظر إلى عام 2020م، فقد شهد انخفاضًا حادًا في حركة المسافرين عبر معبر رفح البري مقارنة بالعام الذي سبقه (نحو 4200 مسافر شهريًا عام 2020 مقابل 12 ألف عام 2019).

وفي السياق ذاته، فإن (28%) من طلبات الحصول على تصاريح من قبل المرضى الفلسطينيين للسفر عبر معبر بيت حانون/إيرز تمت الموافق عليها في عام 2020 مقارنة بـــــ (97%) في عام 2005. إضافة إلى

(4600) مُواطن سُمح لهم بالسفر شهريًا عبر معبر بيت حانون/إيرز خلال 2020، مقارنة بـــ (30،000) في عام 2005.

بشكلٍ مُنفصل، فإن معدل نقل البضائع عبر معبر كرم أبو سالم، والذي يعتبر المعبر الوحيد المخصص لنقل البضائع من وإلى قطاع غزة، قد انخفض بشكلٍ ملحوظ عمّا كان عليه عام 2005م، حيث بلغ المعدل الشهري لدخول الشاحنات إلى قطاع غزة لعام 2020 حوالي (7،000) شاحنة مقارنة بـ (11،000) في عام 2005، وهو ما يمثل قُرابة 50% مما يحتاجه القطاع، مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية عن عام 2005 وعدد الشاحنات في ذلك العام.

في حين، بلغ عدد الشاحنات الخارجة من قطاع غزة شهرياً حوالي 14.7 شاحنة، أي ما يعادل 1,5% من المعدل الشهري للشاحنات الخارجة من القطاع قبل فرض الحصار، وفي النصف الأول من عام 2020 خرج من قطاع غزة نحو (316) شاحنة فقط شهرياً، أي ما يعادل نحو 38% من أعداد الشاحنات التي كانت تخرج قبل فرض الحصار.

القضية الثانية: الحروب والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المحافظات الجنوبية:

تواصل القوات الإسرائيلية اعتداءاتها المتكررة على قطاع غزة، حيث شهد القطاع أربع هجماتٍ عسكرية إسرائيلية قاسية خلال الأعوام الأخيرة، علاوةً على عدة هجمات جوية وأرضية متفرقة، خلفت عدة ضحايا من المدنيين الأبرياء، إضافة إلى تبعاتها على المرافق والمنازل والمقار الحكومية، وفقاً لما هو موضح في جدول رقم (2).

جدول رقم (2): حصيلة الأضرار التي لحقت بقطاع الإسكان نتيجة الاعتداءات الصهيونية المتكررة.

تصنيف الضرر	عدوان 2008		عدوان 2012		عدوان 2014		اعتداءات متفرقة 2018-2019		عدوان 2021		الإجمالي	
	عددياً	مالياً (M$)	عددياً	مالياً (M$)	عددياً	مالياً (M$)	عددياً	مالياً (M$)	عددياً	مالياً (M$)	عددياً	مالياً (M$)
الهدم الكلي	5,700	300	200	10	11,000	400	273	12.4	1,684	78	18,857	800
الضرر الجزئي	52,000	120	8,300	18	162,500	284.7	3,416	2.44	59,565	56	285,781	467
الإجمالي	57,700	420	8,500	28	173,500	684.7	3,689	14.84	61,249	134	304,638	1,281.54

وبالنظر إلى واقع المحافظات الجنوبية بعد عدوان مايو 2021م، فقد تأثرت كافة مناحي الحياة بشكل مُباشر، وبلغت الخسائر الناتجة عن العدوان الإسرائيلي الأخير (عدوان مايو 2021) على قطاع غزة نحو 479 مليون دولار أمريكي، وفقاً لتقرير نتائج الحصر السريع للأضرار والتقييم الأضرار المُباشرة لعدوان مايو 2021م على قطاع غزة الصادر عن اللجنة الحكومية العُليا لإعمار غزة وقد وزعت الخسائر استناداً إلى تفاصيل التقرير على ثلاث قطاعات رئيسية، وهي:

- **القطاع الأول: قطاع الإسكان والبنية التحتية:**

حيث تعرض قطاع الإسكان والبنية التحتية لأضرار مباشرة بلغت نسبتها حوالي 61% من إجمالي الخسائر، بقيمة وصلت إلى نحو 292.4 مليون دولار، من بينها 134 لقطاع الإسكان فقط ومبلغ 10.8مليون دولار للإغاثة والإيواء المؤقت وإزالة الركام.

في حين بلغت خسائر قطاع المنشآت العامة والمباني الحكومية حوالي 30 مليون دولار، فيما وصلت خسائر قطاع النقل والمواصلات نحو 2.1 مليون وبلغت خسائر قطاع الكهرباء والطاقة حوالي 15 مليون دولار بينما وصلت خسائر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى 7.6 ملايين، وبلغت خسائر قطاع الطرق 62.4 مليون وأما خسائر المياه والصرف الصحي بلغت 17.6 مليون، وقطاع المرافق البلدية والحكم المحلي تكبّد خسائر بقيمة 13.1 مليون.

- **القطاع الثاني: التنمية الاقتصادية**:

بلغت نسبة إجمالي أضرار قطاع التنمية الاقتصادية المباشرة نحو 33% من إجمالي الأضرار، بقيمة 156 مليون دولار. في حين بلغت خسائر قطاع الاقتصاد بما يشمل "التجارة والصناعة والخدمات" نحو 74.2 مليون، فيما بلغت خسائر قطاع السياحة حوالي 3.6 ملايين، أما قطاع الزراعة فقد بلغت قيمتها نحو 78.3 مليون.

- **القطاع الثالث: قطاع التنمية الاجتماعية:**

تكبّد خسائر بنسبة 7% من إجمالي الأضرار التي تم حصرها، وبلغت قيمتها حوالي 30 مليون دولار. منها نحو 4.7 ملايين خسائر قطاع الصحة، بينما وصلت قيمة خسائر قطاع التعليم والحماية الاجتماعية إلى 12.3 مليون، وقطاع المؤسسات الدينية والثقافية والمجتمع المدني تكبّد خسائر بقيمة 13.5 مليوناً.

القضية الثالثة: جائحة كورونا.

لقد ضربت جائحة كورونا دولة فلسطين، في ظل استمرار الحصار الاسرائيلي للمحافظات الجنوبية، حيث تم الاعلان عن حالة الطوارئ في فلسطين لحظة اكتشاف وجود أولى الحالات المصابة بكورونا في بدايات شهر مارس 2020م، وتم الاعلان عن الاغلاق الكامل للأراضي الفلسطينية للتصدي ومنع تفشي هذا الوباء وتضمنت السياسة الحكومية آنذاك منظومة من الاجراءات والتدابير الخاصة بالسلامة والصحة العامة تتعلق بكافة القطاعات، انسجاماً مع معايير ومتطلبات منظمة الصحة العالمية الخاصة بجائحة كورونا.

ضربت جائحة كورونا الأراضي الفلسطينية أوائل آذار/مارس 2020، بعد تأكيد حالات إصابة بالفيروس. وقد تم حينها اعلان حالة الطوارئ وفرض قيود لاحتواء انتشار الفيروس، ومنع تفشي هذا الوباء في المحافظات المُختلفة، واعتماد عدد من الاجراءات والتدابير الخاصة بالسلامة والصحة العامة تتعلق بكافة القطاعات، انسجاماً مع معايير ومتطلبات منظمة الصحة العالمية الخاصة بجائحة كورونا.

ويعاني قطاع غزة من كثافة سكانية مرتفعة ويسكنه قُرابة مليوني نسمة مع مستويات فقر عالية، وهو ما يزيد فرص تفشى العدوى. من جهة أخرى فإن هُناك ضعفاً في إقبال المواطنين على تلقيها، وفقاً

للموقع الرسمي الخاص بجائحة كورونا في فلسطين، حيث بلغت نسبة المُطعمين (52%)، في حين أن نسبة المُطعمين في المحافظات الجنوبية بلغ (37%)، من إجمالي الفئات المستهدفة والتي تشمل حالياً السكان فوق سن 12 عام.

بشكلٍ مُتصل، فقد شهدت دولة فلسطين بما فيها المحافظات الجنوبية مؤخراً الدخول في الموجة الثالثة، من جائحة فيروس كورونا، بعد اكتشاف إصابات بالمتحور "دلتا"، هذا وقد شهدت البلاد عدة موجات متصاعدة من تفشي الجائحة، والتي أثرت جائحة كورونا على جميع مناحي الحياة والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياحية، وفيما يلي ملخص الوضع الوبائي في محافظات قطاع غزة.

جدول رقم (3): ملخص الوضع الوبائي في محافظات قطاع غزة حتى نهاية 2021م:

البيان	العدد
اجمالي الاصابات	190,427
حالات الشفاء	187,251
الوفيات	1,706
الحالات النشطة	1,470
عدد السكان	2,106,745
عدد الاصابات لكل 1,000 نسمة	90.39
عدد الحالات النشطة لكل 1,000 نسمة	0.70
الوفيات لكل 1,000 اصابة	8.96

مجالات واقع العمل الحكومي الرئيسية:

تم تحديد عدد (7) مجالات رئيسية تُمثل واقع العمل الحكومي الرئيسية، وجرى دراستها بشكل مستقل، بغرض إعداد تحليل بيئة داخلي وخارجي، وقد جاءت على النحو التالي:

1. الواقع الاقتصادي.
2. الواقع الاجتماعي.
3. واقع البيئة والبنية التحتية.
4. واقع الحوكمة والنظام العام.
5. الواقع الصحي.
6. الواقع التعليمي.
7. الواقع الثقافي والإعلامي.

1) الواقع الاقتصادي:

- **أبرز الفرص ونقاط القوة:**

1. التوجه الحكومي نحو الإصلاح الاقتصادي من خلال البرامج الإنتاجية والمشاريع الريادية.
2. التوفر الجزئي للمنح والمساعدات التي تهدف إلى دعم التنمية.
3. العلاقة الاقتصادية الجيدة مع الجانب المصري.
4. الإقبال من القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة.
5. إقبال من قبل الجهات الدولية على تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي لسكان القطاع وإعادة إعمار غزة.
6. زيادة التعاطف الإقليمي والدولي يساعد في جلب تمويل للمشاريع الإغاثية والتنموية لقطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي مايو 2021.
7. زيادة الأهمية الاقتصادية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مستوى العالم، وزيادة آفاق وفرص العمل عن بعد وخصوصاً في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية، لا سيما بعد جائحة كورونا.
8. تزايد أعداد المسموح لهم من العمال الفلسطينيين من قطاع غزة بالعمل في الداخل المُحتل.

- **أبرز التهديدات ونقاط الضعف:**

1. ارتفاع نسبة البطالة وزيادة نسبة الفقر حيث بلغ معدل البطالة لعام 2021 إلى 48.6%، وبلغ ما نسبته 81% من العاملين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور.
2. سياسات الحصار واغلاقات المعابر المفروضة على القطاع وآثارها على الانكماش الاقتصادي وانخفاض معدل التصدير.
3. عدوان مايو 2021م وآثاره المدمرة على الاقتصاد حيث بلغ إجمالي خسائر القطاع الاقتصادي خلال العدوان قُرابة 600 مليون دولار.
4. استمرار التدهور والانكماش الاقتصادي وعجز الموازنة الحكومية.
5. سياسة التقشف الحكومية، ونقص الموارد المالية في ظل ارتفاع عجز الموازنة وزيادة الدين العام للدولة.

- **استراتيجية التدخل الحكومي:**

تعزيز قدرة المواطن الفلسطيني في العيش بكرامة، وترسيخ القيم الدينية، وتوجيه الامكانات الحكومية نحو دعم التنمية الاقتصادية والعمل على الحد من الفقر ومكافحة البطالة كأولوية، وكذلك العمل على إطلاق استراتيجية وطنية للحد من نسب البطالة وتعزيز التوجه نحو العمل عن بعد، وتطوير بيئة داعمة لذلك.

2) الواقع الاجتماعي:

- **أبرز الفرص ونقاط القوة:**

1. الالتزام المجتمعي العام بالقيم الإسلامية والوطنية والأخلاق العامة.
2. المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي حيث يمثل الشباب ما نسبته (28.2%) من مجمل السكان في قطاع غزة (15-29عام)، في حين بلغت نسبة كبار السن (60 سنة فأكثر) 4.6% خلال العام 2021م.
3. نسبة تعليم عالية في المجتمع الفلسطيني وتوفر الكفاءات البشرية المؤهلة، حيث بلغ عدد طلبة التعليم العام خلال العام 2022-2021م في قطاع غزة 591,484 طالب، في حين أن عدد طلبة الجامعات والكليات الجامعية والمتوسطة بلغ 77,845 طالب.
4. وجود المؤسسات الأهلية التي تساهم في حل المشاكل الاجتماعية وزيادة التكافل الاجتماعي.
5. وضع القضايا الاجتماعية بصورة مستمرة ضمن أولويات لجنة مُتابعة العمل الحكومي.

- **أبرز التهديدات ونقاط الضعف:**

1. تعرض قطاع التنمية الاجتماعية لخسائر كبيرة نتيجة لعدوان مايو2021م، فقد بلغ عدد الشهداء (248) شهيد/ة، منهم (66) طفلاً، و(39) امرأة (منهم 4 حوامل)، و(17) مسناً، و(5) من الأشخاص ذوي الإعاقة، كما قدر إجمالي الخسائر المادية للقطاع الاجتماعي (37,476,936) دولار.
2. الازدحام السكاني حيث يعتبر قطاع غزة من أكثر الأماكن اكتظاظاً في العالم حيث بلغت الكثافة السكانية في دولة فلسطين في نهاية العام 2020 حوالي 857 فرد/ كم2 بواقع 545 فرد/كم2 في الضفة الغربية و5,693 فرد/كم2 في قطاع غزة.
3. نشوء ظواهر سلبية نتيجة ارتفاع مستويات البطالة وزيادة نسبة الفقر مثل (ظاهرة التسول والتسول الالكتروني، عمالة الأطفال، الجرائم الالكترونية، محاولات الانتحار) فقد ارتفعت نسبة كلاً من جرائم الانتحار ومحاولة الانتحار بنسبة (8.10%) في النصف الأول من العام 2021م مقارنة مع النصف الأول من العام 2020م.
4. اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم الأكاديمي والمهني والاحتياج الفعلي لسوق العمل.
5. ضعف الخدمات الصحية المقدمة نتيجة عجز في الأدوية الأساسية والمعدات الطبية الازمة، وكذلك الحروب والعدوان المتكرر على القطاع.
6. زيادة نسبة الأسر الفقيرة والمعوزة في القطاع حيث وصل معدل الفقر إلى 59%.
7. ارتفاع نسبة الجرحى والاعاقات الجسدية نتيجة الحروب الهجمات العسكرية المتكررة.
8. ارتفاع معدلات الطلاق وزيادة العنوسة.
9. تعدد نوافذ تلقي الشكاوى ومعالجة المظالم.
10. تقليص وتأخر صرف مستحقات الشؤون الاجتماعية للأسر الفقيرة في قطاع غزة.

- **استراتيجية التدخل الحكومي:**

دعم صمود المواطن من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية والصحية الشاملة، والعمل على تعزيز القيم الاسلامية والوطنية العليا، وتطوير الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في المجال الاجتماعي.

3) واقع البيئة والبنية التحتية:

- **أبرز الفرص ونقاط القوة:**

1. وجود علاقات جيدة مع العديد من الجهات والدول العربية الداعمة لتطوير البنية التحتية.
2. وجود محفظة المشاريع الخاصة بالبنية التحتية.
3. الاتفاقيات البيئية الدولية التي تضم فلسطين، والتي منها اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط، وغيرها.
4. جاهزية الدوائر الحكومية والشركات ذات العلاقة، ووجود الكوادر الفنية والإدارية المتخصصة لأي مشروع في مجال تطوير البنية التحتية.
5. اهتمام المانحين بتنفيذ مشاريع تخدم الفئات الهشة.
6. وجود قواعد بيانات وافية لمتطلبات البنية التحتية وفرص تطويرها.

- **أبرز التهديدات ونقاط الضعف:**

1. زيادة في أعداد السكان مع قلة في عدد المساكن حيث أن قطاع غزة يحتاج الى نحو 125 ألف وحدة سكنية جديدة للتغلب على أزمة السكن.
2. الحروب والعدوان الإسرائيلي المتكرر على البنية التحتية والطرق، والكوارث الطبيعية في ظل الإمكانات المحدودة، حيث إن خسائر قطاع البنية التحتية بقطاعاته الفرعية المختلفة، بلغت قُرابة 61% من إجمالي الأضرار المُباشرة لعدوان مايو 2021م.
3. توقف الاعمار ومحدودية التمويل الخارجي لمشاريع البنية التحتية، وحماية البيئة.
4. ضعف امكانيات البنية التحتية التكنولوجية وقصور ترابطها وتكاملها في تقديم الخدمات العامة.
5. ضعف التمويل في مجال التحول الرقمي.
6. لا زالت أزمة الكهرباء مستمرة منذ بدء الحصار في ظل تنامي الطلب على الطاقة والذي يؤدي لزيادة عجز الطاقة في محافظات غزة، وانعكاسها على إمداد المياه ومعالجة المياه العادمة.
7. انخفاض ملحوظ وتدهور شديد لمستوى الجباية والتحصيل والعائدات المالية لدى كافة المؤسسات البيئية وخصوصا الخدماتية منها كالبلديات والوزارات ذات العالقة، الأمر الذي فاقم كافة الأزمات العملياتية لديها مما أضعف قدرتها على أداء واجباتها تجاه السكان بالشكل المناسب والكفؤ، وقد أثر ذلك سلبا وبشكل مباشر على البيئة بعناصرها المختلفة.

- **استراتيجية التدخل الحكومي:**

العمل على تطوير وتسويق مشاريع البنية التحتية، وتعزيز حماية وجودة البيئة، وتفعيل ملف إعمار غزة من خلال العلاقات الدولية والإقليمية، والجهات ذات العلاقة.

4) واقع الحكومة والنظام العام:

- **أبرز الفرص ونقاط القوة:**

1. وجود صورة ذهنية إيجابية وثقة عالية في قدرة الأجهزة الأمنية على ضبط الأمن العام وتعزيز السلم المجتمعي.
2. الاهتمام الحكومي برضا متلقي الخدمات من الجمهور وتحسن جودة الخدمات المقدمة.

3. التوجه الحكومي نحو التحول الرقمي واحراز تقدم في هذا الملف.
4. تشكيل مجالس استشارية لدعم القرار الحكومي وتعزيز المشاركة المجتمعية.
5. وجود وعي أمني لدى العديد من شرائح المجتمع.
6. وجود كيانات ومؤسسات فاعلة في المجتمع تعمل على الإصلاح المجتمعي وتعزيز الأخلاق.
7. الالتزام المجتمعي العام بالقيم والأخلاق الإسلامية.
8. وضوح وتعدد منافذ تلقي الشكاوى والمظالم من قبل المواطنين
9. وجود تعاون مع اللجان الشعبية والجهات العشائرية ولجان الاصلاح.
10. العلاقات الجيدة مع عدة دول عربية وإسلامية.
11. الانخفاض الملحوظ في عدد القضايا الواردة للنيابة العامة خلال العام 2021م مُقارنة بالعام 2020م، حيث بلغت القضايا الواردة خلال 2021م عدد 23565 قضية، مقارنة بعدد 30501 خلال 2020م.

- **أبرز التهديدات ونقاط الضعف:**

1. زيادة آثار الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الاحتلال الاسرائيلي (عدوان، حصار، انقطاع الكهرباء ... الخ) على البعد الأمني.
2. ضعف الإمكانيات التكنولوجية في تتبع ومراقبة المهددات الأمنية.
3. ضعف الاستجابة الإعلامية الحكومية في التعاطي مع وتيرة القضايا الداخلية المُتسارعة.
4. زيادة الجرائم الالكترونية.
5. انشار ظواهر مجتمعية سلبية مثل (التسول وخاصة من النساء والأطفال، الانحراف الفكري، محاولات الانتحار ...).
6. زيادة جرائم الأموال وكثرة حالات الذمم المالية والافلاس، حيث ارتفعت جرائم النصب والاحتيال على الأموال بنسبة (8.10%) في النصف الأول من العام 2021م مقارنة مع النصف الأول من العام 2020م.
7. الارتفاع الملحوظ لعدد الدعاوى والطلبات والمخالفات الواردة للمجلس الأعلى للقضاء النظامي، حيث ارتفعت بنسبة (8.82%) في العام 2021م مقارنة بالعام 2020م.
8. الحروب والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة واستهداف المقدرات والمواقع الأمنية.
9. انتشار تعاطي المخدرات، والإتجار فيها، حيث بلغ عدد قضايا المخدرات خلال عام 2021م عدد 1192 حالة، مقارنة بعدد 1173 حالة عام 2020م.
10. ضعف التمويل المالي للمشاريع التطويرية.
11. انخفاض مستوى الرضا الوظيفي للموظفين وضعف في أنظمة التحفيز والمكافئات.
12. قلة الفرص المتاحة للموظفين للسفر والمشاركة في برامج تدريبية ومؤتمرات دولية بالخارج، والاحتكاك المباشر بالموظفين الدوليين والدبلوماسيين.

- **استراتيجية التدخل الحكومي:**

تعزيز مبادئ الحكم الرشيد، والارتقاء بالأداء المؤسسي، والعمل على زيادة التميز في الخدمة الحكومية.

5) الواقع الصحي:

- **أبرز الفرص ونقاط القوة:**

1. شمولية خدمات الرعاية الصحية الأولية في مجالات صحة الأم والطفل والرعاية والتطعيمات والطب الوقائي.
2. سهولة الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والخدمة النفسية المجتمعية.
3. تنوع مقدمي الخدمات الصحية (وزارة الصحة، وكالة الغوث، المنظمات الأهلية والخاصة)
4. توفر مستوى بنية تحتية صحية جيدة وشاملة يمكن العمل على تطويرها.
5. برامج عمل محوسبة إدارية ومالية وطبية مع وجود أنظمة معلومات صحية.
6. توفر المعايير الفنية والبروتوكولات والمبادئ التوجيهية الصحية.
7. وجود كوادر مؤهلة ومدربة في العديد من المجالات والتخصصات الدقيقة.

- **أبرز التهديدات ونقاط الضعف:**

1. نقص الكادر البشري في الخدمات الإدارية لوزارة الصحة في كافة التخصصات (الإدارية/ المالية/ أمن/ مراسل/ عامل/ سكرتارية طبية).
2. ضعف البروتوكولات المكتوبة والموحدة للعمل في الأقسام المختلفة مع ضعف متابعة تطبيقها في الأقسام الرئيسية مثل (العناية المركزة – أقسام الطوارئ (أطباء / تمريض) – الإصابات الجماعية).
3. الآثار السلبية لجائحة كورونا على وزارة الصحة مثل (تحويل مستشفى غزة الأوروبي الى مستشفى كوفيد، وقف العيادات الخارجية، وقف العمليات المجدولة).
4. ضعف شديد للحوافز المادية والمعنوية للكوادر العاملة في الرعاية الأولية.
5. بعض الأدلة الارشادية بحاجة إلى تحديث مع الحاجة إلى انشاء أدلة جديدة لبعض الخدمات الصحية.
6. النقص العام في الأدوية والمستلزمات الطبية، حيث قدرت عدد الأصناف الصفرية وفقاً لتقرير وزارة الصحة ما نسبته 47.8% من إجمالي الأصناف المُتداولة.
7. تهالك الأجهزة في الأقسام المختلفة في معظم المراكز والحاجة للصيانة أو الاستبدال.
8. ضعف تأهيل البنية التحتية لمعظم المراكز الصحية وتأثيرها على بيئة العمل وجودته بالإضافة إلى تذمر الجمهور.
9. نقص أجهزة الحوسبة وعدم استكمال حوسبة الخدمات والملفات المطلوبة وربط البرامج المحوسبة مثل الدمغة الالكترونية وربط برنامج الإحالة مع المستشفيات.
10. نقص عام في الكادر البشري في جميع التخصصات وخاصة بعض التخصصات الدقيقة وهجرة الكفاءات.
11. ارتفاع في مستوى توقعات متلقي الخدمة وعدم ثقتهم في الخدمة المقدمة.
12. ضعف الربط بين مؤشرات قياس الأداء وخطط الوزارة.
13. ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات الطبية الحكومية وغير الحكومية، مما يؤدي إلى الازدواجية وإهدار الإمكانيات.

- **استراتيجية التدخل الحكومي:**

تطوير نظام صحي مستجيب يلبي الاهتمامات والمصالح المشتركة لذوي العلاقة، ومختلف الفاعلين، والشركاء، وتلبية الاحتياجات الصحية الحالية والمتوقعة للمجتمع الفلسطيني خلال الظروف العادية والطارئة مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الديموغرافية في عدد وتركيب السكان.

6) الواقع التعليمي:

- **أبرز الفرص ونقاط القوة:**

1. الأبنية المدرسية حيث بلغ عدد المباني المدرسية الحكومية (303) مبنى مدرسي.
2. تدريب العاملين في رياض الأطفال بواقع (535) مربية أطفال.
3. تطوير كفايات المعلمين والمشرفين التربويين بواقع (1600) معلم و (134) مشرف تربوي.
4. تبني التعليم العلاجي (المُعزِّز) لتعويض الفاقد التعليمي الناتج عن جائحة كورونا.
5. تطوير التعليم عن بعد حيث تم تصوير وإنتاج الدروس التعليمية وبثها على قناة روافد التعليمية.
6. تعزيز المبادرة والإبداع والأعمال الريادية من خلال المسابقات العلمية والأدبية والرياضية.
7. تعزيز التحول الإلكتروني من خلال تطوير الأنظمة المحوسبة ذات الطابع الإداري والفني.
8. تطوير الهيكلية وتبني سياسة الإصلاح الإداري في جميع مكونات الوزارة.

- **أبرز التهديدات ونقاط الضعف:**

1. ضعف نسبة الالتحاق بالتعليم المهني والتقني في مرحلتي التعليم العام والتعليم العالي.
2. ضعف برامج رعاية الطلبة الموهوبين والمتميزين.
3. ضعف البنية التحتية التقنية للمدارس وكذلك المعدات والأجهزة المرتبطة بها.
4. عدم وجود نظام معلومات محوسب للتعليم العالي.
5. ضعف ثقافة الجودة والتميز في الوزارة والمديريات والمدارس.
6. ضعف الموازنات المخصصة للتطوير وكذلك ضعف الحوافز للمبادرات الإبداعية والأعمال الريادية.
7. ضعف كفاءة الأنظمة التعليمية القائمة في ظل جائحة كورونا.

- **استراتيجية التدخل الحكومي:**

العمل على تطوير النظام التعليمي بما يضمن تطبيق معايير الجودة في جميع المجالات التعليمية والإدارية والفنية وخاصة في مجالات المعرفة الأساسية لتحسين أداء الطلبة، وأيضاً العمل على مواكبة التقدم التكنولوجي والعلمي لتعزيز الاستجابةً لاحتياجات ومتطلبات المجتمع في ظل تسارع التكنولوجيا الحديثة.

7) الواقع الثقافي والإعلامي:

➢ أبرز الفرص ونقاط القوة:

1. رصد الرأي العام ومحاولة الوصول للقضايا الحاضرة على الساحة والتعامل معها.
2. توفر منابر ومنصات إعلامية متخصصة واسعة الانتشار عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
3. توفر مواقع إلكترونية إعلامية حكومية متخصصة مكتوبة، مرئية، ووكالة الرأي وكذلك إذاعة الرأي وصحيفة الرأي.
4. تواجد ملحوظ للعديد من المراكز الثقافية والمكتبات العامة ودور النشر في المحافظات الجنوبية.
5. وجود اتفاقيات وبروتوكولات تعاون وتبادل ثقافي ثنائية مع الدول العربية والأجنبية.

➢ أبرز التهديدات ونقاط الضعف:

1. ضعف التنسيق والتواصل الإعلامي من المسئولين الحكوميين في الوزارات المختلفة، وكذلك حضورهم الإعلامي في التغطيات الإعلامية المُختلفة.
2. ضعف التعامل أحياناً مع الأحداث بشكل سريع نظراً للقضايا الحساسة وتأثيرها على الرأي العام.
3. عدم تهيئة الرأي العام أحياناً في بعض القضايا التي تؤثر سلبا مع مجريات العمل الحكومي بالقطاع.
4. ضعف التمويل الحكومي وغير الحكومي المخصص للمراكز الثقافية، والأنشطة الفنية.
5. ضعف العلاقات والتشبيك على المستوى الدولي والعالمي للمؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة مما يقلل من الحضور الإعلامي والتواجد الفاعل على الساحة الدولية.
6. التكلفة المالية المرتفعة في التعاطي مع التطورات التكنولوجية وعدم وجود بيئة حاضنة.
7. عدم وجود قانون اعلامي فلسطيني محدث، يراعي التطورات على الحالة الإعلامية.

➢ استراتيجية التدخل الحكومي:

العمل على تعزيز الدور الثقافي في دعم المقاومة ومُناصرة القضية الفلسطينية محلياً ودولياً، كذلك السعي للارتقاء بالأداء الإعلامي وتكامله، بما يضمن تحسين الصورة الذهنية للأداء الحكومي، وتعزيز مصداقية وشمولية الرواية الفلسطينية، والعمل أيضاً على تطوير العلاقات المحلية والدولية بما يضمن تجويد العمل الحكومي في جميع المجالات، وتحسين الأوضاع المختلفة للمواطن الفلسطيني في المحافظات الجنوبية.

رابعاً ◄ الرؤية والرسالة

الرؤية : تنمية مجتمعية شاملة وعدالة تعزّز صمود المواطن الفلسطيني.

الرسالة : المساهمة في تنمية المجتمع الفلسطيني في المحافظات الجنوبية لتحسين مستوى معيشة المواطن، وتجويد الخدمات المُقدمة له، وبما يضمن الشفافية والعدالة، والسعي الدؤوب للمحافظة على المكتسبات الوطنية، من خلال تعزيز التكامل الإيجابي بين مكونات الشعب الفلسطيني كافة.

خامساً ◄ محاور الإطار الاستراتيجي للأعوام (2022 - 2024) م

تسعى لجنة متابعة العمل الحكومي، ومن خلال تحشيد جهودها المُختلفة إلى تسريع عملية التنمية وترسيخ استدامتها، وتحقيق تنمية متوازنة بين مناطق المحافظات الجنوبية، والاستمرار في تحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بنوعية حياتهم، والعناية بالفئات الهشَّة من أفراد المجتمع، وتقليص معدلات الفقر والبطالة والوصول بها إلى أدنى مستوى ممكن. وشملت هذه الأهداف كذلك تنمية القوى البشرية الوطنية ورفع كفاءتها وتعزيز العمل بمقتضيات الحكم الرشيد، وتعزيز إسهامات القطاع الخاص في عملية التنمية، ودعم التوجه نحو التحول الرقمي، ورفع معدلات نمو الاقتصاد وكفاءة أدائه، وتحسين قدراته التنافسية.

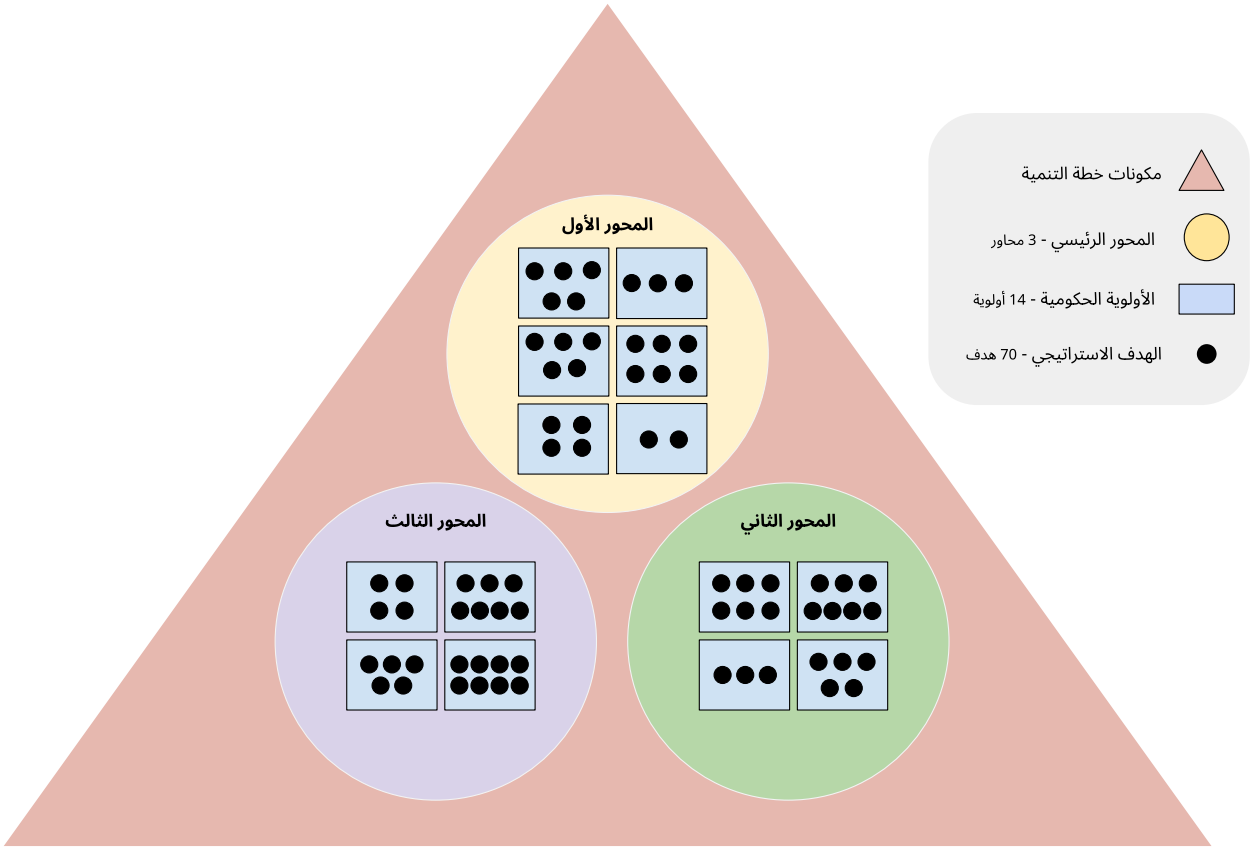

شكل رقم (2): هيكلية مكونات خطة التنمية

تُمثل محاور الإطار الإستراتيجي للأعوام 2022-2024م خارطة طريق توضح الأولويات الحكومية والأهداف الاستراتيجية للجنة مُتابعة العمل الحكومي، من خلال تحشيد جهود الدوائر الحكومية لتوجيه الأنشطة والموارد نحو الأولويات الحكومية المحددة والتي تهم شُركاء التنمية سواء على المستوى الحكومي وغير الحكومي.

تسعى لجنة متابعة العمل الحكومي من خلال الأولويات الحكومية والأهداف الاستراتيجية إلى تحقيق تقدم في ثلاثة محاور رئيسية كالتالي:

المحور الأول: تعزيز قدرة المواطن الفلسطيني على الصمود والعيش بكرامة، وترسيخ الالتزام بالقيم الدينية والوطنية.

لقد أحرزت لجنة مُتابعة العمل الحكومي تقدماً ملموساً على صعيد تعزيز قدرة المواطن الفلسطيني على الصمود والعيش بكرامة، ولا تزال مثابرة في ذلك، على الرغم من قلة الموارد، والحصار الإسرائيلي المُطبق على قطاع غزة وإمعانه في ممارسات مدمرة، بما فيها الاعتداءات المُستمرة وهدم المنازل.

تُدرك لجنة مُتابعة العمل الحكومي جلياً أنَّ هذا الدرب طويل وشاق، وإدراكاً منا لتطلعات شعبنا لتحقيق حياة كريمة وحرة؛ يتحتم علينا أن نسعى بكل طاقاتها، وأن توظف كل جهدها والإمكانيات المتاحة لها، واستنهاض جميع طاقات أبناء شعبنا، لتحقيق ذلك وتعزيز صمودهم وتطلعهم للعيش بكرامة، من خلال بذل كافة الجهود نحو تحقيق الأولويات الحكومية والأهداف الإستراتيجية المُنبثقة عنها والموضحة أدناه:

1.1 نظام رعاية صحية شامل ومُتكامل:

يعاني نظام الرعاية الصحية في قطاع غزة من دمار هائل ومن تدهور على كافة المستويات، حيث يجد مقدمو الرعاية الصحية صعوبة في مواكبة الأوضاع المعيشية الصعبة في ظل محدودية التجهيزات والبنية التحتية الصحية الملائمة. وتمتد القيود المفروضة على الواردات إلى غزة لتشمل المستلزمات والتجهيزات الطبية الضرورية.

وأدى الافتقار إلى الأدوية الضرورية، وعدم قدرة المرضى الحصول على الرعاية الصحية في الخارج، في ظل الاعتداءات والحروب الإسرائيلية المُتكررة على قطاع غزة، علاوة على تفشي جائحة كورونا التي أرهقت النظام الصحي. أدى كل ذلك، إلى فرض مزيد من الضغوط على وزارة الصحة وقدرتها على تلبية احتياجات المواطنين الصحية المتزايدة.

إن التقدم على صعيد تحقيق الأولوية الحكومية الصحية سيبقى مرهونا بالقدرة على تعبئة وتضافر جهود مختلف الشركاء في القطاع الصحي، من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

1.1.1 تطوير نظام رعاية صحية شامل ومتكامل لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض.

1.1.2 تطوير الكوادر الطبية الوطنية في نظام الرعاية الصحية والجهوزية للتعامل مع الأوبئة والكوارث.

1.1.3 رفع نسبة قدرات المرافق الطبية في استيعاب المرضى والمراجعين.

1.2 جودة التعليم:

يواجه نظام التعليم الفلسطيني خصوصاً في المحافظات الجنوبية عدة تحديات، تتمثل في عدم وجود عدد كاف من الكوادر المؤهلة، وهجرة أصحاب الكفاءات نتيجة الأوضاع المعيشية الصعبة، إلى جانب الضغط المتزايد على خدمات التعليم نتيجة للزيادة السكانية، علاوة على الاعتداءات الإسرائيلية المُتكررة بحق الطلبة والمرافق المُختلفة. كل ذلك سيترك أثره على قدرة لجنة مُتابعة العمل الحكومي في المحافظات الجنوبية في تحقيق نتائج ومعايير فضلى في التعليم.

على الرغم من التحديات المستمرة التي تواجه توفير تعليم وتدريب جيد، ستواصل لجنة مُتابعة العمل الحكومي في المحافظات الجنوبية من جهودها لتحقيق رؤيتها في ضمان التعليم والتدريب الجيد للجميع، حيث ستعمل لجنة مُتابعة العمل الحكومي وبالتعاون مع شركائها على تحسين التعليم بمختلف مراحله وكذلك التدريب بما يعزز الاستثمار الأمثل للطاقات الكامنة التي يمتلكها المواطن الفلسطيني، من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

1.2.1 تحسين البيئة التعليمية والتَعَلمية المحفزة والعادلة.

1.2.2 تحسين جودة مخرجات التعليم العام والعالي والمهني والتقني.

1.2.3 السعي لتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم العالي مع الاحتياج السوقي المحلي.

1.2.4 تعزيز منظومة التعليم الإلكتروني.

1.2.5 الارتقاء بالكادر التعليمي.

1.3 الحماية الاجتماعية والحد من الفقر ومكافحة البطالة:

يرتبط الفقر والبطالة في فلسطين بمجموعة متعددة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي هي نتاج ما تعرض له شعبنا من إجراءات وسياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة لحرمانه من حقوقه الأساسية. وترجع جذور الفقر إلى عوامل عدة ارتبطت بسياسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في استمرار الحصار غير القانوني وغير الإنساني المفروض على قطاع غزة، والاعتداءات العسكرية المتتالية على قطاع غزة، وتدمير البنية التحتية وتقويض المبادرات الإنمائية، والقيود المفروضة على التجارة والسيطرة على الحدود والمعابر.

تواصل لجنة مُتابعة العمل الحكومي وعبر دوائرها الحكومية وشركاؤها جهوداً كبيرة لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشَّة، وتعزيز الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر والبطالة، من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

1.3.1 ضبط وتنظيم سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائق.

1.3.2 تعزيز التماسك الاجتماعي والمساهمة في الحد من معدلات البطالة والفقر.

1.3.3 دعم وتحفيز المُبدعين من رواد الأعمال وتعزيز ثقافة الابتكار والاستثمار.

1.3.4 تعزيز وتمكين الفئات الهشة في المُجتمع.

1.3.5 دعم القطاع الخاص وتمكينه.

1.3.6 الإدارة الأمثل لأموال الزكاة.

1.4 تمكين الشباب والمرأة ورفع الوعي الثقافي للمجتمع:

يمتاز المجتمع الفلسطيني بأنّه مجتمع فتيّ، حيث تشكل فئة صغار السن نسبة مرتفعة من المجتمع في حين تشكل فئة كبار السن نسبة قليلة من حجم السكان. ناهيك عن الارتفاع الملحوظ في نسبة الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، خلال العقد الأخير، وتلاشي الأمية تقريباً. كل ذلك يدفع لجنة مُتابعة العمل الحكومي إلى إيلاء اهتمام خاص لفئتي الشباب والمرأة لدورها الفاعل في تنمية المجتمع، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

1.4.1 تعزيز دور الشباب وتمكينهم في المجتمع.

1.4.2 النهوض بالبنية التحتية والمستوى الفني للواقع الرياضي.

1.4.3 تعزيز قدرات المرأة الفلسطينية في القيادة والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

1.4.4 زيادة الوعي الثقافي لكافة فئات المجتمع تجاه القضايا الوطنية.

1.4.5 الحفاظ على التراث الثقافي للمُجتمع.

1.5 إعادة الإعمار ومعالجة آثار العدوان:

تواصل القوات الإسرائيلية اعتداءاتها المتكررة على قطاع غزة، حيث شهد القطاع أربع هجماتٍ عسكرية إسرائيلية قاسية خلال الأعوام الأخيرة، علاوةً على عدة هجمات جوية وأرضية متفرقة، كان أخرها عدوان مايو 2021م، والذي خلف عدة ضحايا من المدنيين الأبرياء، إضافة إلى تبعتها على المنازل والمقار الحكومية.

يستحق شعبنا الفلسطيني في المحافظات الجنوبية، الذي عانى كثيرا ولسنوات طويلة ولا زالوا يعاني، مستقبلاً خالياً من القيود والحصار والدمار، وقد حرصت لجنة مُتابعة العمل الحكومي محاولة إعادة روح الحياة، من خلال تعزيز التكامل الإيجابي بين مكونات العمل الحكومي وبالتنسيق مع شُركاء التنمية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

1.5.1 إعادة إعمار وبناء المنازل والمنشآت المتضررة.

1.5.2 إصلاح وإعادة إعمار البنية التحتية والمرافق الحيوية والعامة.

1.6 تعزيز الالتزام بالقيم الدينية والانتماء الوطني:

تسعى لجنة مُتابعة العمل الحكومية ومن خلال وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إلى نشر تعاليم الإسلام الصحيحة، وتطبيقها واقعاً عملياً في حياة الناس، بكافة الوسائل المشروعة، وتنمية الوقف، والنهوض بالمجتمع فكرياً ووطنياً واجتماعياً، في إطار بيئة محفِّزة؛ تتسم بالمسؤولية، والشراكة الفاعلة، وأفضل الممارسات الإدارية والفنية.

وقد حرصت لجنة مُتابعة العمل الحكومي محاولة إعادة روح الحياة، من خلال تعزيز التكامل الإيجابي بين مكونات العمل الحكومي وبالتنسيق مع شُركاء التنمية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

1.6.1 تعزيز القيم والأخلاق والسلوكيات الإيجابية.

1.6.2 تفعيل قضية الأسرى، وتحشيد المُجتمع للقيام بواجبه تجاه قضيتهم.

1.6.3 تفعيل قضية القدس وحماية المقدسات الدينية.

1.6.4 حماية مشروع المقاومة، وتعزيز الانتماء الوطني.

المحور الثاني: التميز في الخدمة الحكومية والعمل بمقتضيات الحكم الرشيد

تسعى لجنة مُتابعة العمل الحكومي إلى تقديم نموذج حكومي فريد، تُستند فيه إلى مقتضيات الحكم الرشيد، لتحقيق مُتطلبات شعبنا الفلسطيني، وتقديم خدمات حكومية مُميزة تليق بتطلعات شعبنا لتحقيق حياة كريمة وحرة؛ من خلال توظيف كل جهدها والإمكانيات المتاحة لها، نحو تحقيق الأولويات الحكومية والأهداف الإستراتيجية المُنبثقة عنها والموضحة أدناه:

2.1 الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون:

تُواصلُ الأجهزة الأمنية والشُرطية بتعاون وتنسيق مع السلطة القضائية، كل حسب اختصاصه وصلاحياتهّ، على ترسيخ سيادة القانون وبسط النظام، لتوفير الأمن والأمان للوطن والمواطن، وتحقيق الاستقرار في كافة محافظات الوطن، وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان وصون الحريات والحفاظ على السلم الأهلي، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

2.1.1 تعزيز تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على السلم المُجتمعي.

2.1.2 تعزيز سبل تعامل الدوائر الحكومية مع المخاطر والتهديدات والأزمات والكوارث الطبيعية.

2.1.3 تحصين الجبهة الداخلية من المخاطر والتهديدات.

2.1.4 تمكين السلطة القضائية وتعزيز دورها، وتعزيز سلطة إنفاذ القانون.

2.1.5 تعزيز مبادئ المساءلة، والشفافية، والنزاهة، ومكافحة الفساد، والحكم الرشيد.

2.1.6 حماية الحريات العامة، ورد المظالم والحقوق.

2.1.7 المُساهمة في ضمان وحدة وانسجام التشريعات وتطورها.

2.2 التطوير المؤسسي:

تولي لجنة مُتابعة العمل الحكومي أقصى اهتمام لتطوير البنية المؤسسية الحكومية والارتقاء بقدرات مؤسساتها وموظفيها، انطلاقاً من يقينها بأهمية وجود قطاع عام ناجع وفعال يوفر للمواطنين خدمات عالية الجودة ويُبرز قيمة الأموال التي تُنفَق عليه، إذ علينا تطوير وبناء قطاع عام كفؤ وفعّال ليحمل مسؤوليات وأعباء توفير حياة كريمة للمواطن الفلسطيني في ظل ظروف استثنائية، يلبّي احتياجات المواطنين ويتميز بشفافيته وفعاليته، إضافة إلى خضوعه للمساءلة. إذ تعتبر لجنة مُتابعة العمل الحكومي أن تحقيق هذه الأولوية يدخل في صميم واجبها المتمثل بالقيام بكل ما يمكنها من أجل خدمة المواطن الفلسطيني، وبما يكفل لنا دفع عجلة التنمية في فلسطين قُدُماً للأمام، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

2.2.1 تطوير منظومة تقييم الأداء الحكومي، وتعزيز الرقابة الفاعلة.

2.2.2 رفع مستوى انتاجية موظفي القطاع العام، وتعزيز التدريب التخصصي.

2.2.3 التطوير القيادي الشامل وتعزيز سُبل التعاقب الوظيفي.

2.2.4 تعزيز فعالية الهياكل التنظيمية للدوائر الحكومية بما يتناسب مع طبيعة المهام والخطط.

2.2.5 تحسين جودة الأداء الحكومي، وتفعيل سبل المُتابعة.

2.2.6 تطوير قدرات الهيئات المحلية وتنمية مواردها.

2.3 تطوير البيئة التكنولوجية ودعم التحول الرقمي:

تُساهم التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في سد فجوة الخدمات بين الحكومة والمواطن، إذ تولى لجنة مُتابعة العمل الحكومي اهتمام خاصة لتوظيف أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسعي لاغتنامها، حتّى نتمكن من تقديم خدمات تكاملية مُحوسبة تعزز شفافية الحكومة وتكفل خضوعها للمساءلة وترتقي بمستوى التواصل بينها وبين مواطنيها. وبالنظر إلى الواقع الفلسطيني فقد عززت جائحة كورونا من اتجاهات التحول الرقمي، وتحسين مرونة مقدمي الخدمات، ولكن لا تزال الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين الفلسطينيين في مراحلها الأولى، على الرغم من التسارع الرقمي في العالم، حيث تعاني معظم الوزارات من محدودية في منصاتها الإلكترونية.

وقد اعتمدت لجنة مُتابعة العمل الحكومي مؤخراً وثيقة الإطار الإستراتيجي للتحول الرقمي، بهدف الإسراع في تبنّي أحدث أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها في عمل القطاع العام، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

2.3.1 دعم استراتيجيات التحول الرقمي وصولاً للحكومة الذكية.

2.3.2 تفعيل دور المعلومات وتكاملها في دعم اتخاذ القرار.

2.3.3 تطوير البيئة المعززة للعمل الحر والعمل عن بعد.

2.3.4 تطوير منظومة البيانات الحكومية المفتوحة.

2.3.5 تطوير مركز البيانات والشبكة الحكومية.

2.4 تطوير الأداء الإعلامي:

يسعى المكتب الإعلامي الحكومي إلى تهيئة المناخ المُناسب للإعلاميين والمؤسسات الإعلامية في قطاع غزة، وتقديم الخدمات لهذا القطاع الواسع والنوعي من المؤسسات الإعلامية والإعلاميين، وتعزيز الرواية الفلسطينية في ظل ما يعانيه شعبنا الفلسطيني من عدوان متواصل ومحاولة تذويب قضيته العادلة، لتصل الراوية الفلسطينية للرأي العام، محلياً وعربياً واقليمياً ودولياً، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

2.4.1 الارتقاء بمستوى الوسائل والخدمات الإعلامية وتكاملها.

2.4.2 تحسين الصورة الذهنية للأداء الحكومي لدى المواطنين.

2.4.3 تعزيز مصداقية وشمولية الرواية الفلسطينية.

المحور الثالث: التنمية المُستدامة

تُواصل لجنة متابعة العمل الحكومي وشركاؤها شق طريقها في سبيل تحقيق التنمية المُستدامة في المحافظات الجنوبية، رغم كل التحديات والمعيقات التي يفرضها استمرار الحصار الإسرائيلي، وكل المحاولات الإسرائيلية لتدمير مقدرات الشعب الفلسطيني وإخضاعه. حيث تواصل اللجنة تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، يمكن البناء عليها في سبيل تحقيق التنمية المُستدامة والتي تمثل محوراً وطنياً أساسياً للجميع من أجل الإنسان والحرية والعدالة والازدهار والبيئة.

تُدرك لجنة مُتابعة العمل الحكومي جلياً أنَّ هذا الدرب طويل وشاق، وإدراكاً منا لتطلعات شعبنا لتحقيق حياة كريمة وحرة؛ يتحتم علينا أن نسعى بكل طاقاتها، وأن تبذل كافة الجهود نحو تحقيق الأولويات الحكومية والأهداف الإستراتيجية المُنبثقة عنها والموضحة أدناه:

3.1 تعزيز الأداء المالي والاقتصادي وتشجيع الاستثمار:

حدّت الاعتداءات المُتكررة وسياسة القصف والتدمير الإسرائيلية على قطاع غزة من آفاق النمو الاقتصادي وقدرته على تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني. كذلك فقد أدى الحصار إلى محدودية في المواد الأساسية والموارد اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الدمار شبه التام لقدرات غزة الإنتاجية.

تسعى لجنة مُتابعة العمل الحكومي لتعزيز الأداء المالي والاقتصادي وتشجيع الاستثمار القادر على دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل لائق للجميع. ولوضع هذه الأولوية موضع التنفيذ، ستعمل لجنة مُتابعة العمل الحكومي على مساندة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة ودعم ريادة الأعمال، وتنمية الاقتصاد الرقمي، وتطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية. وتنفيذ مبادرات تعنى بتسريع تدريب الخريجين وتوفير فرص العمل من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتوسع في برامج توفير فرص العمل التي تستهدف خريجي الجامعات بمشاريع ريادية على وجه الخصوص. بما يُساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

3.1.1 استدامة المالية العامة.

3.1.2 تنمية وتعزيز الإنتاج الزراعي.

3.1.3 دعم القطاع الصناعي.

3.1.4 دعم وتطوير ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3.1.5 تعزيز حماية المستهلك وتوفر السلع الأساسية.

3.1.6 استثمار وتنمية مال الوقف.

3.1.7 تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع دول العالم وتنشيطها، خصوصاً دول الجوار.

3.2 تنمية الموارد البيئية والطبيعية والحفاظ عليها:

يمثل الحفاظ على الموارد البيئة المحدودة في قطاع غزة، والحد من التلوث، وتحسين إدارة المخلفات العضوية ومياه الصرف الصحي ومعالجتها، أمراً حيوياً وهاماً للحفاظ رشاقة البيئة في غزة، وتعزيز استخدامها على نحوٍ مُستدام.

تعيش غزة واقع بيئي مُترهل، خلفه الحصار المستمر المفروض على غزة، في ظل تعدد مصادر تلوث البيئة سواء تلك العوامل الناجمة عن الملوثات الناجمة عن المخلفات الصناعية، والنفايات الصلبة، أو تلك الناجمة عن تدفق مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى شوارع غزة، نظراً لكثرة انقطاع إمدادات الكهرباء وعدم انتظامها، وعدم وجود طاقة كافية لمعالجتها في محطة المعالجة المركزية، وبالتالي فإن استدامة الخزان المائي الساحلي في غزة، والذي يمد غزة بغالبية مياهها، تتعرض لخطر شديد، في ظل ارتشاح مياه الصرف غير المعالجة إلى الخزان، وتلوث الخزان بمياه البحر وارتفاع مستويات الملوحة.

كذلك فإن حماية الأراضي الحكومية من المتنفذين والمتعدين، وحُسن استثمارها ضرورة حتمية وواجب وطني ومرجع رسمي لأي توسع حضري، لأن الاعتداء على الأراضي الحكومية يحول دون تلبية الاحتياجات السكانية من بنية تحتية وإسكان وخدمات عامة وتنمية صناعية وتجارية وزراعية ويزيد البطالة ويعيق أي تقدم ويمنع الاستثمار في كافة القطاعات ويعرض المناطق السياحية والكثبان الرملية ومناطق الآثار للخطر والإنقاص، كما ويمنع تنفيذ المخطط الإقليمي الذي يمثل الجانب التطويري والحضري للسكان.

تسعى لجنة مُتابعة العمل الحكومي لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحمايتها، واتخاذ التدابير والإجراءات الرامية للحفاظ على التنوع الحيوي، وزيادة المساحات الخضراء، وحماية وتأهيل المحميات الطبيعية، والتوسع في الحصاد المائي. في الوقت ذاته، تتطلع، لتعزيز السياحة الداخلية والحفاظ على التُراث الحضاري، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

- **3.2.1** تحقيق الاستدامة البيئية.
- **3.2.2** تطوير كفاءة إدارة مصادر المياه وبدائلها.
- **3.2.3** تنظيم الاستفادة من الأراضي الحكومية والحفاظ عليها.
- **3.2.4** تعزيز السياحة الداخلية والحفاظ على التُراث الحضاري.

3.3 تحسين البُنية التحتية:

في غزة، ما زال تطوير البنية التحتية الحيوية متوقفاً، حيث دمرت الاعتداءات الإسرائيلية المتتالية وخصوصاً عدوان مايو 2021م البنية التحتية، والمرافق العامة والشوارع والمفُترقات الرئيسية، ولم يترك الحصار إلا مجالاً ضئيلاً للإعمار في ظل منع دخول مواد البناء ومُستلزمات البناء الأساسية.

تواصل لجنة مُتابعة العمل الحكومي جهودها لتطوير البنية التحتية، ومحاولة التغلب على كافة آثار التدمير لمرافق اللبنية التحتية في غزة، من خلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية كالشوارع والمفترقات الرئيسية وشبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء والاتصالات. وستواصل جهودها لتوجه

الاستثمارات للقطاعات الواعدة لا سيما الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات. وستعمل على دعم الصناعات الوطنية وتعزيز قدرتها التنافسية، وذلك لما له من أثر إيجابي في توفير فرص العمل وخفض معدلات الفقر والبطالة المرتفعة، وذلك سعياً لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

3.3.1 تطوير البنى التحتية في مجال الطرق والصرف الصحي والمياه.

3.3.2 زيادة كفاءة المشاريع الاسكانية والمرافق العامة.

3.3.3 توفير منظومة مواصلات آمنة وفعالة تلبي احتياجات المواطنين.

3.3.4 تطوير المقرات الحكومية والمرافق العامة الملائمة والمناسبة.

3.3.5 تعزيز وتطوير قطاع الكهرباء وتشجيع مشاريع الطاقة البديلة.

3.3.6 تطوير منظومة إدارة النفايات الصلبة.

3.3.7 تطوير منظومة قطاع الإنشاءات.

3.3.8 تطوير البُنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

3.4 تعزيز الشراكة المحلية والدولية:

إدراكاً من لجنة مُتابعة العمل الحكومي لأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية، وإيماناً منها بأن الشراكة الحقيقة والفاعلة هي الطريق الصحيح للوصول لتنمية شاملة للجميع، اعتمدت لجنة مُتابعة العمل الحكومي الشراكة مع كافة الأطراف المعينة، لا سيما مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، نهجاً في إعداد خطط التنمية للأعوام 2022-2024م.

إن الطبيعة المتكاملة والمترابطة لخطة التنمية للأعوام 2022-2024، تجعل ومما لا شك فيه، من الشراكة ضرورة لضمان التقدم والاستدامة نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية ذات الأولويات الحكومية. وانطلاقاً من لجنة مُتابعة العمل الحكومي، بأن الشراكة هي الخيار الوحيد أمام الفلسطينيين لمواجهة التحديات الماثلة أمامهم، وتعزيزاً لقدرتهم على الصمود في وجه السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تقويض كل فرصة للتنمية والأمل بحياة أفضل. إن هذا التحدي يفرض على الجميع الشروع بحوار مفتوح ومسؤول للوصل لرؤية مشتركة حول أدوار ومسؤوليات كل طرف من الأطراف قائمة على التكامل والاستثمار الأمثل للموارد والإمكانات في سبيل توفير حياة أفضل للمواطن الفلسطيني، وفي إطار ذلك فإن لجنة تسعى لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

3.4.1 تطوير ومأسسة نظام استشاري داعم لمنظومة العمل الحكومي.

3.4.2 تعزيز التعاون الدولي الفعال والمُستدام.

3.4.3 تحقيق نماذج شراكة فاعلة ومحفزة بين الهيئات المحلية والقطاعين العام والخاص.

3.4.4 تعزيز التعاون الفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية العاملة في المحافظات الجنوبية.

3.4.5 تطوير العلاقات مع النقابات المهنية والمراكز الشبابية والمؤسسات الحقوقية.

سادساً ◄ الاستراتيجيات الحكومية المُساندة:

بالتزامن مع مُخرجات واقع العمل الحكومي، واستناداً إلى الأولويات الحكومية ذات الأثر المُباشر الذي يلمسه المواطن الفلسطيني في المحافظات الجنوبية، عكفت لجنة مُتابعة العمل الحكومي على تشكيل لجان تخصصية لإعداد استراتيجيات حكومية لتحقيق جُملة من الأولويات الحكومية، وفقاً لما هو موضح أدناه:

- **الإطار الإستراتيجي الحكومي للحد من البطالة:**

في ظل تفشي ظاهرة البطالة، واستمرار الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن الفلسطيني في المحافظات الجنوبية، وتحقيقاً لتوجه وسياسات لجنة مُتابعة العمل الحكومي في تعزيز قدرة المواطن الفلسطيني على الصمود والعيش بكرامة، وبناءً على توصيات لجنة مُتابعة العمل الحكومي في جلستها رقم (13) المُنعقدة بتاريخ 2021/09/13م، فقد تقرر تشكيل لجنة من عدة دوائر حكومية لإعداد إطار استراتيجي للحد من البطالة، وقد واصلت اللجنة اجتماعاتها ومهمة جمع البيانات وتحليلها ووضع السياسات والإطار الإستراتيجي الحكومي واقتراح مجموعة من البرامج والمشاريع في هذا السياق.

حيث وضعت اللجنة توجه رئيسي نحو الحد من نسب البطالة من خلال تعزيز أدوات التشغيل والتشغيل المُستدام محلياً، وبناءً على هذا التوجه تم صياغة أربعة أهداف استراتيجية وهي:

1. مُتابعة تنفيذ سياسات التشغيل المُستدام محلياً للحد من البطالة.
2. تطوير منظومة التدريب والتعليم الأكاديمي والتقني والمهني، بما يُلبي احتياجات سوق العمل.
3. تعزيز دور الشباب في المُبادرات الإنتاجية في المجتمع.
4. العمل على تحويل البرامج الإغاثية إلى برامج تمكين اقتصادي.

حيث جاءت هذه الإستراتيجية والتي يمكن اعتبارها كخارطة طريق تسلط الضوء على أهم مراكز التدخل المطلوبة، وتسمح بمشاركة كافة الدوائر الحكومية وغير الحكومية من أجل إحداث الأثر المطلوب.

- **الإطار الإستراتيجي للتحول الرقمي الذكي:**

يعتبر التحوّل الرقمي من أهم أولويات العمل الحكومي لأنه يساهم بشكل مباشر في رفع مستوى الكفاءة. وتساهم الحلول الرقمية أيضًا بشكل قوي في مواجهة التحديات التنموية المحلية والعالمية. والتحول الرقمي هو عملية شاملة متكاملة، لا تقتصر على دمج التقنيات المتقدمة واعتماد الحلول البرمجية، بل تتضمن تغييرات مهمّة في الفكر والسلوك وفي طرق العمل للاستفادة من التطور على الصعيد التقني بشكل أمثل. لذلك، فإن التحول الرقمي يتطلّب تغيير الكثير من مكوّنات العمل الحكومي، بدءًا بالبنية التحتية والإجراءات ونماذج الأعمال، وانتهاءً بتسويق الخدمات والمنتجات للمستفيدين.

وقد جاء الإطار الاســـتراتيجي للتحول الرقمي 2022-2024 لتحقيق هذه الرؤية، وقد جاءت الأهداف الاستراتيجية للتحول الرقمي 2022-2024، على النحو التالي:

1. تعزيز قدرات البنية التحتية.
2. تعزيز أمن المعلومات.
3. حوكمة تكنولوجيا المعلومات.
4. توفير خدمات نوعية وفق معايير دولية.
5. تنمية قدرات الكوادر البشرية في مجال التحول الرقمي.
6. تعزيز التحول الرقمي الداخلي لأنظمة العمل.
7. الاستخدام الذّكي للبيانات.
8. تعزيز مبادئ الحكم الرشيد.
9. تعزيز البيئة التشريعية والقانونية.
10. المساهمة في تعزيز الثقافة الرقمية في المجتمع.

سادساً ◄ خارطة الإطار الاستراتيجي للأعوام (2022 - 2024) م

محاور الإطار الاستراتيجي والتوزين النسبي

المحور الأول	تعزيز قدرة المواطن الفلسطيني في الصمود والعيش بكرامة، وترسيخ الالتزام بالقيم الدينية والوطنية.	%35
المحور الثاني	التميز في الخدمة الحكومية والعمل بمقتضيات الحكم الرشيد	%25
المحور الثالث	التنمية المُستدامة	%40

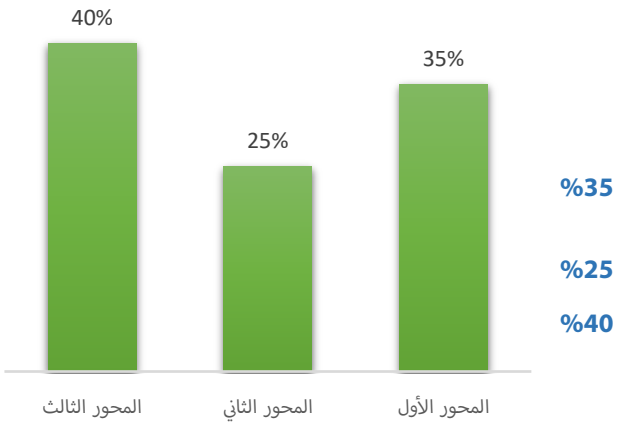

المؤشرات التنموية وتوزيعها لكل محور

301 مؤشر تنموي

المحور الأول	121
المحور الثاني	72
المحور الثالث	108

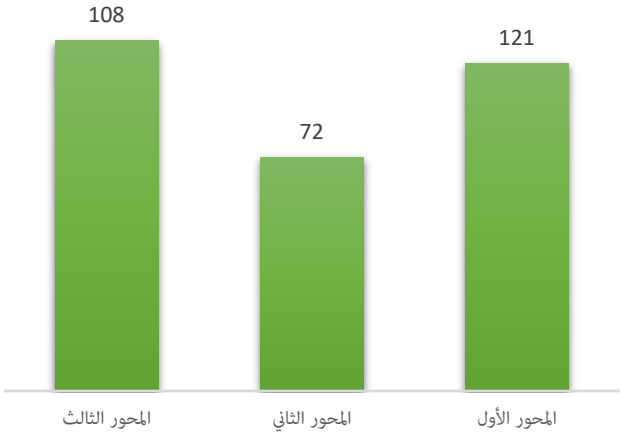

المحور الأول

تعزيز قدرة المواطن الفلسطيني في الصمود والعيش بكرامة، وترسيخ الالتزام بالقيم الدينية والوطنية.

1.1	نظام رعاية صحية شامل ومتكامل	6.5	%	21
1.2	جودة التعليم	5.7	%	26
1.3	الحماية الاجتماعية والحد من الفقر ومكافحة البطالة	6.6	%	21
1.4	تمكين الشباب والمرأة ورفع الوعي الثقافي للمجتمع	4.3	%	35
1.5	إعادة الإعمار ومعالجة آثار العدوان	7.3	%	4
1.6	تعزيز الالتزام بالقيم الدينية والانتماء الوطني	4.6	%	14

%35

121 مؤشراً تنموياً

1.1 نظام رعاية صحية شامل ومتكامل 6.5% (21 مؤشر)				
الهدف الإستراتيجي	**المؤشرات التنموية**	**البرامج**	**الجهات المُنفذة**	**الجهات الشريكة**
1.1.1 تطوير نظام رعاية صحية شامل ومتكامل لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض.	▪ نسبة المستفيدين من خدمات التأمين/للسكان. ▪ نسبة تغطية التطعيمات. ▪ معدل الكشف المبكر عن أمراض الضغط والسكري. ▪ معدل الكشف المبكر عن مرض السرطان. ▪ نسبة الأمراض المكتشفة مبكراً بين طلاب المدارس. ▪ عدد البرامج التوعوية وحملات التثقيف الصحي سنوياً.	**برنامج:** الرعاية الصحية والصحة العامة (وزارة الصحة).	وزارة الصحة	• وزارة التربية والتعليم. • الهيئة العامة للشباب والثقافة. • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
1.1.2 تطوير الكوادر الطبية الوطنية في نظام الرعاية الصحية والجهوزية للتعامل مع الأوبئة والكوارث.	▪ عدد الأطباء الملتحقين ببرنامج البورد الفلسطيني. ▪ نسبة الأطباء الحاصلين على البورد من اجمالي الأطباء. ▪ نسبة الحاصلين على دورات تدريبية تخصصية سنوياً. ▪ نسبة الأطباء الحاصلين على التخصصات النادرة. ▪ نسبة العجز في الأدوية والمهمات الطبية. ▪ عدد مناورات التدريب على الطوارئ سنوياً. ▪ عدد المتدربين على مهارات إنعاش القلب الأساسي والمتقدم.	**برنامج:** الرعاية الصحية والصحة العامة (وزارة الصحة). **برنامج:** الإدارة والخدمات المساندة (وزارة الصحة).	وزارة الصحة	• ديوان الموظفين العام.
1.1.3 رفع نسبة قدرات المرافق الطبية في استيعاب المرضى والمراجعين.	▪ معدل اشغال أسرة المستشفيات. ▪ عدد المترددين على أقسام الطوارئ سنوياً. ▪ عدد المترددين على العيادات الخارجية سنوياً. ▪ معدل مراجعي العيادات الخارجية للسكان. ▪ عدد حالات الولادة سنوياً. ▪ عدد العمليات الجراحية سنوياً. ▪ عدد الزيارات لمراكز الرعاية الصحية الأولية سنوياً. ▪ معدل الكوادر الصحية /عدد السكان (طبيب اختصاص، طبيب، في مختبر، أشعة، صيدلة، قابلة، علاج طبيعي).	**برنامج:** برنامج المستشفيات (وزارة الصحة).	وزارة الصحة	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء. • وزارة الأشغال العامة والإسكان.

1.2 جودة التعليم 5.7% (26 مؤشر)				
الهدف الإستراتيجي	**المؤشرات التنموية**	**البرامج**	**الجهات المُنفذة**	**الجهات الشريكة**
1.2.1 تحسين البيئة التعليمية والتَعَلمية المحفزة والعادلة.	▪ معدل الطلبة لكل معلم. ▪ معدل الكثافة الفصلية. ▪ نسبة التسرب المدرسي. ▪ نسبة الغياب في الطلاب. ▪ نسبة المدارس التي تعمل بنظام الفترتين. ▪ نسبة توفر (الطاقة البديلة، مكتبات، مختبرات علمية، مختبرات حاسوب).	**برنامج:** برنامج التعليم العام (وزارة التربية والتعليم). **برنامج:** برنامج الإدارة والخدمات المُساندة (وزارة التربية والتعليم).	وزارة التربية والتعليم	• سلطة الطاقة.
1.2.2 تحسين جودة مخرجات التعليم العام، والعالي، والمهني، والتقني.	▪ متوسط الدرجات في اختبار الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم TIMMS. ▪ عدد الجامعات المصنفة ضمن أول 100 جامعة عربياً. ▪ متوسط طلبة الثانوية العامة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي. ▪ أداء طلبة دولة فلسطين في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA). ▪ عدد الطلبة المبتعثين للخارج. ▪ عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات الخارجية. ▪ عدد الطلبة الملتحقين بالبرامج المهنية والتقنية. ▪ عدد الأبحاث المنشورة للفلسطينيين في مجالات محلية وعالمية.	**برنامج:** برنامج التعليم العالي (وزارة التربية والتعليم). **برنامج:** برنامج التعليم المهني (وزارة التربية والتعليم).	وزارة التربية والتعليم	• وزارة الشؤون الخارجية.
1.2.3 السعي لتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم العالي مع الاحتياج السوقي المحلي.	▪ حجم الشراكة بين الجامعات والسوق المحلي (عدد المشاريع المشتركة). ▪ عدد التخصصات الجديدة التي يتم استحداثها. ▪ عدد البرامج الأكاديمية والكليات المتوسطة. ▪ عدد برامج الدراسات العليا. ▪ مُتوسط الاحتياج الفعلي للتخصصات المركزية. ▪ نسبة البطالة بين الخريجين في التخصصات المُختلفة. ▪ نسبة المدارس المهنية لمجموع المدارس الحكومية.	**برنامج:** برنامج التعليم العالي (وزارة التربية والتعليم). **برنامج:** برنامج التعليم المهني (وزارة التربية والتعليم). **برنامج:** التشغيل والتدريب المهني (وزارة العمل).	وزارة التربية والتعليم	• وزارة العمل. • وزارة التنمية الاجتماعية.

1.2.4 تعزيز منظومة التعليم الإلكتروني.	▪ حجم الاستخدام الأُسَري لتكنولوجيا المعلومات. ▪ نسبة الدروس التعليمية المحوسبة. ▪ نسبة موائمة البيئة الأكاديمية مع التعليم الالكتروني.	**برنامج:** برنامج التعليم العام (وزارة التربية والتعليم).	وزارة التربية والتعليم	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
1.2.5 الارتقاء بالكادر التعليمي.	▪ معدل ساعات التدريب المعتمدة سنوياً للمعلمين في المدارس الحكومية. ▪ عدد المعلمين الحاصلين على جوائز التميز على المستوى الوطني والعربي والدولي.	**برنامج:** برنامج الإدارة والخدمات المُساندة (وزارة التربية والتعليم).	وزارة التربية والتعليم	• ديوان الموظفين العام.

1.3 الحماية الاجتماعية والحد من الفقر ومكافحة البطالة 6.6% (21 مؤشر)				
الهدف الإستراتيجي	**المؤشرات التنموية**	**البرامج**	**الجهات المُنفذة**	**الجهات الشريكة**
1.3.1 ضبط وتنظيم سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائق.	▪ معدل الأجرة اليومية للعامل. ▪ عدد العمال العاملين بأجر. ▪ نسبة الالتزام بمعايير السلامة المهنية. ▪ نسبة القوى العاملة. ▪ نسبة مواءمة العمل مع التخصص.	**برنامج:** تنظيم وضبط سوق العمل (وزارة العمل).	وزارة العمل	• وزارة الأشغال العامة والإسكان. • الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
1.3.2 تعزيز التماسك الاجتماعي والمساهمة في الحد من معدلات البطالة والفقر.	▪ نسبة الفقر. ▪ نسبة البطالة. ▪ عدد الأسر المُستفيدة من المُساعدات الإغاثية.	**برنامج:** التنمية والحماية الاجتماعية (وزارة التنمية الاجتماعية).	وزارة التنمية الاجتماعية	• وزارة العمل.
1.3.3 دعم وتحفيز المُبدعين من رواد الأعمال وتعزيز ثقافة الابتكار والاستثمار.	▪ عدد وقيمة المشاريع الممولة حكومياً. ▪ عدد البروتوكولات والاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات.	**برنامج:** تشجيع الاستثمار وإدارة المدن الصناعية الحرفية (هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية). **برنامج:** التنمية والحماية الاجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية	• هيئة تشجيع الاستثمار وإدارة المدن الصناعية. • وزارة العمل.

		(وزارة التنمية الاجتماعية).		
1.3.4 تعزيز وتمكين الفئات المهمشة في المُجتمع.	▪ عدد البرامج الإغاثية. ▪ عدد المُستفيدين من برامج التمكين. ▪ عدد الأيتام المكفولين. ▪ عدد النساء المُعنفات اللواتي يتلقين خدمات الحماية من مجمل النساء المُعنفات. ▪ عدد المعاقين الذين تلقوا خدمات الحماية من مجمل المعاقين. ▪ عدد المسنين الذين تلقوا خدمات الحماية من مجمل المسنين. ▪ عدد الأطفال الذين تلقوا خدمات الحماية من مجمل الأطفال متشردين ومتسربين من المدارس، أطفال عاملين).	**برنامج:** التنمية والحماية الاجتماعية (وزارة التنمية الاجتماعية).	وزارة التنمية الاجتماعية	● وزارة شؤون المرأة.
1.3.5 دعم القطاع الخاص وتمكينه.	▪ عدد التسهيلات الحكومية المقدمة للقطاع الخاص. ▪ عدد السياسات الحكومية المقرة لتمكين القطاع الخاص. ▪ عدد الخدمات الحكومية التي تم تخصصيها.	**برنامج:** تشجيع الاستثمار وإدارة المدن الصناعية الحرفية (هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية). **برنامج:** تنظيم وضبط سوق العمل (وزارة العمل). **برنامج:** السياسات والتخطيط والمعلومات ودعم الأداء الحكومي (مجلس الوزراء).	هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية	● وزارة العمل. ● الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
1.3.6 الإدارة الأمثل لأموال الزكاة.	▪ نسبة تغطية أموال الزكاة للفئات المهمشة.	**برنامج:** إدارة الشؤون الدينية (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية).	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	● وزارة التنمية الاجتماعية

1.4 تمكين الشباب والمرأة ورفع الوعي الثقافي للمجتمع 4.3% (35 مؤشر)				
الهدف الإستراتيجي	**المؤشرات التنموية**	**البرامج**	**الجهات المُنفذة**	**الجهات الشريكة**
1.4.1 تعزيز دور الشباب وتمكينهم في المجتمع.	▪ عدد المراكز الشبابية. ▪ عدد المنتسبين للمراكز الشبابية. ▪ عدد المسابقات التشجيعية للشباب. ▪ عدد المبادرات التطوعية الشبابية. ▪ نسبة إشغال الشباب للمناصب الحكومية العُليا. ▪ نسبة إشغال الشباب للمجالس المحلية والنقابية. ▪ نسبة رجال الأعمال من فئة الشباب. ▪ اتفاقيات وبروتوكولات تعاون لدعم الشباب. ▪ عدد وقيمة المشاريع المُمولة حكومياً لدعم الشباب.	**برنامج:** البرامج والخدمات الشبابية (الهيئة العامة للشباب والثقافة). **برنامج:** البرامج والخدمات الثقافية (الهيئة العامة للشباب والثقافة).	الهيئة العامة للشباب والثقافة	● ديوان الموظفين العام
1.4.2 النهوض بالبنية التحتية والمستوى الفني للواقع الرياضي.	▪ حجم الانفاق الحكومي على الأندية الرياضية. ▪ حجم التمويل لتطوير البنية التحتية لمؤسسات قطاع الرياضة. ▪ عدد اللاعبين الفلسطينيين المشاركين في بطولات خارجية. ▪ عدد صالات اللياقة البدنية. ▪ عدد الملاعب الرياضية المعشبة.	**برنامج:** برنامج الرياضة (المجلس الأعلى للرياضة).	المجلس الأعلى للرياضة	الهيئة العامة للشباب والثقافة. وزارة الأشغال العامة والإسكان.
1.4.3 تعزيز قدرات المرأة الفلسطينية في القيادة والمشاركة المجتمعية الفاعلة.	▪ نسبة النساء الحاصلات على شهادات جامعية. ▪ نسبة النساء في الوظائف الحكومية العُليا. ▪ نسبة مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية والمجالس المحلية والنقابات. ▪ عدد وقيمة المشاريع الحكومية لدعم المرأة.	**برنامج:** برنامج شؤون المرأة (وزارة شؤون المرأة).	وزارة شؤون المرأة	● ديوان الموظفين العام. وزارة التنمية الاجتماعية.
1.4.4 زيادة الوعي الثقافي لكافة فئات المجتمع تجاه القضايا الوطنية.	▪ عدد المخيمات الفنية والتراثية. ▪ عدد المبادرات الثقافية. ▪ عدد المؤتمرات والمعارض. ▪ عدد المراكز الثقافية. ▪ عدد الأنشطة الثقافية في الوسائل الإعلامية المُختلفة.	**برنامج:** تطوير الأداء الإعلامي الحكومي، وضبط الحالة الإعلامية لشؤون وسائل الإعلام (المكتب الإعلامي الحكومي).	الهيئة العامة للشباب والثقافة	● المكتب الإعلامي الحكومي.

	▪ عدد الأماكن الأثرية والمتاحف. ▪ عدد المُسابقات الثقافية المركزية.	**برنامج:** البرامج والخدمات الثقافية (الهيئة العامة للشباب والثقافة).		
1.4.5 الحفاظ على التراث الثقافي للمجتمع.	▪ عدد الكتب والروايات الثقافية. ▪ عدد الأنشطة الثقافية السنوية. ▪ عدد المرافق الحكومية التي تعكس المظهر الثقافي التُراثي. ▪ عدد المخيمات الفنية والتراثية. ▪ عدد المبادرات الثقافية. ▪ عدد المؤتمرات والمعارض. ▪ عدد المراكز الثقافية. ▪ عدد الأنشطة الثقافية في الوسائل الإعلامية المُختلفة. ▪ عدد الأماكن الأثرية والمتاحف. ▪ عدد المُسابقات الثقافية المركزية.	**برنامج:** السياحة والآثار (وزارة السياحة والآثار).	وزارة السياحة والآثار	● الهيئة العامة للشباب والثقافة.

1.5 إعادة الإعمار ومعالجة آثار العدوان 7.3% (4 مؤشر)				
الهدف الإستراتيجي	**المؤشرات التنموية**	**البرامج**	**الجهات المُنفذة**	**الجهات الشريكة**
1.5.1 إعادة إعمار وبناء المنازل والمنشآت المتضررة.	▪ نسبة إعادة إعمار الوحدات السكنية المدمرة، من إجمالي عدد الوحدات السكنية المدمرة. ▪ قيمة المنح والمشاريع الخارجية لدعم برامج إعادة الإعمار الوحدات المدمرة سواء بشكل كلي أو جزئي.	**برنامج:** الإسكان وإعادة الإعمار (وزارة الأشغال العامة والإسكان).	وزارة الأشغال العامة والإسكان	● اللجنة الحكومية العليا لإعمار قطاع غزة. ● وزارة الشؤون الخارجية.
1.5.2 إصلاح وإعادة إعمار البنية التحتية والمرافق الحيوية والعامة.	▪ نسبة إصلاح وإعادة إعمار مرافق البنية التحتية والمرافق الحيوية. ▪ قيمة المنح والمشاريع الخارجية لدعم برامج إعادة الإعمار.	**برنامج:** تنظيم وتطوير قطاع الإنشاءات (وزارة الأشغال العامة والإسكان).	وزارة الأشغال العامة والإسكان	● اللجنة الحكومية العليا لإعمار قطاع غزة. ● وزارة الشؤون الخارجية.

1.6 تعزيز الالتزام بالقيم الدينية والانتماء الوطني 4.6% (14 مؤشر)				
الهدف الإستراتيجي	**المؤشرات التنموية**	**البرامج**	**الجهات المُنفذة**	**الجهات الشريكة**
1.6.1 تعزيز القيم والأخلاق والسلوكيات الإيجابية.	▪ عدد اللقاءات الإيمانية والدروس الدينية الموجهة. ▪ عدد المخيمات التربوية. ▪ عدد القيم السلوكية التي تم تقويمها.	**برنامج:** إدارة الشؤون الدينية (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية).	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	• اللجنة الوطنية لتعزيز السلوك القيمي. • الهيئة العامة للشباب والثقافة.
1.6.2 تفعيل قضية الأسرى، وتحشيد المُجتمع للقيام بواجبه تجاه قضيتهم.	▪ عدد الوقفات والأنشطة التضامنية مع قضية الأسرى. ▪ عدد التسهيلات المُقدمة لذوي الأسرى. ▪ نسبة تداول قضايا الأسرى في الخطاب الإعلامي الحكومي.	**برنامج:** الأسرى والمحررين والشهداء والجرحى (وزارة شؤون الأسرى والمحررين).	وزارة شؤون الأسرى والمحررين.	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء. • الهيئة العامة للشباب والثقافة. • وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. • المكتب الإعلامي الحكومي.
1.6.3 تفعيل قضية القدس وحماية المقدسات الدينية.	▪ عدد الوقفات والأنشطة التضامنية مع قضية القدس. ▪ عدد التسهيلات المُقدمة لذوي الأسرى. ▪ نسبة تداول قضايا القدس والمقدسات في الخطاب الإعلامي الحكومي.	**برنامج:** البرامج والخدمات الثقافية (الهيئة العامة للشباب والثقافة.).	الهيئة العامة للشباب والثقافة.	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء. • وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. • المكتب الإعلامي الحكومي.
1.6.4 حماية مشروع المقاومة، وتعزيز الانتماء الوطني.	▪ عدد الوقفات والأنشطة الداعمة للمقاومة. ▪ عدد استطلاعات الرأي لقياس نسبة الرضا. ▪ عدد التسهيلات المُقدمة لذوي الأسرى. ▪ نسبة تداول قضية المقاومة في الخطاب الإعلامي الحكومي. ▪ عدد الأنشطة اللامنهجية الوطنية لطلبة المدارس.	**برنامج:** تطوير الأداء الإعلامي الحكومي، وضبط الحالة الإعلامية لشؤون وسائل الإعلام (المكتب الإعلامي الحكومي).	المكتب الإعلامي الحكومي وزارة التربية والتعليم.	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء. • وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. • المكتب الإعلامي الحكومي.

المحور الثاني

التميز في الخدمة الحكومية والعمل بمقتضيات الحكم الرشيد

2.1	الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون	6.6	%	23
2.2	التطوير المؤسسي	6.6	%	18
2.3	تطوير البيئة التكنولوجية ودعم التحول الرقمي	6.3	%	18
2.4	تطوير الأداء الإعلامي	5.5	%	13

%25

72 مؤشراً تنموياً

2.1 الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون 6.6% (23 مؤشر)				
الهدف الإستراتيجي	**المؤشرات التنموية**	**البرامج**	**الجهات المُنفذة**	**الجهات الشريكة**
2.1.1 تعزيز تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على السلم المُجتمعي.	▪ عدد الأفعال الإجرامية المُبلغ عنها. ▪ عدد السجون. ▪ عدد المحكومين. ▪ عدد الموقوفين.	**البرنامج:** ترسيخ الأمن والنظام العام وتطبيق القانون (وزارة الداخلية والأمن الوطني). **البرنامج:** المعاملات العدلية والأدلة الجنائية (وزارة العدل).	وزارة الداخلية والأمن الوطني	• وزارة العدل. • المجلس الأعلى للقضاء. • النيابة العامة.
2.1.2 تعزيز سبل تعامل الدوائر الحكومية مع المخاطر والتهديدات والأزمات والكوارث الطبيعية.	▪ نسبة المشكلات السابقة التي تم تفاديها في حالات الطوارئ. ▪ متوسط زمن السيطرة على حالات الطوارئ. ▪ عدد الآليات والمعدات الجديدة التي توفيرها للتعامل مع حالات الطوارئ. ▪ عدد المتطوعين المُدربين للعمل في أوقات الطوارئ.	**البرنامج:** السياسات والتخطيط والمعلومات ودعم الأداء الحكومي (مجلس الوزراء). **البرنامج:** المستشفيات (وزارة الصحة). **البرنامج:** ترسيخ الأمن والنظام العام وتطبيق القانون (وزارة الداخلية والأمن الوطني). **البرنامج:** التنمية الاقتصادية وحماية المستهلك (وزارة الاقتصاد الوطني).	الأمانة العامة لمجلس الوزراء (لجنة الأمن والسلامة)	• وزارة الداخلية والأمن الوطني. • وزارة الصحة. • وزارة الاقتصاد الوطني. • وزارة الحكم المحلي. • وزارة التربية والتعليم.

2.1.3 تحصين الجبهة الداخلية من المخاطر والتهديدات.	▪ عدد الأنشطة المُشتركة مع فصائل العمل الوطني. ▪ عدد الحملات التوعوية الإعلامية الموجهة.	**البرنامج:** ترسيخ الأمن والنظام العام وتطبيق القانون (وزارة الداخلية والأمن الوطني). **البرنامج:** تطوير الأداء الإعلامي الحكومي، وضبط الحالة الإعلامية لوسائل الإعلام (المكتب الإعلامي الحكومي).	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	• وزارة الداخلية والأمن الوطني. • المكتب الإعلامي الحكومي. • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. • وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
2.1.4 تمكين السلطة القضائية وتعزيز دورها، وتعزيز سلطة إنفاذ القانون.	▪ عدد القضايا. ▪ عدد قضايا المحاكم. ▪ معدل الفصل في القضايا.	**البرنامج:** خدمات التقاضي (المجلس الأعلى للقضاء).	المجلس الأعلى للقضاء	• النيابة العامة.
2.1.5 تعزيز مبادئ المساءلة، والشفافية، والنزاهة، ومكافحة الفساد، والحكم الرشيد.	▪ عدد القضايا في المحاكم. ▪ عدد الاتفاقيات واللقاءات مع مؤسسات المجتمع المدني. ▪ مدى الالتزام بإجراءات العمل الموثقة, واللوائح القانونية. ▪ نسبة الإفصاح عن الوثائق الحكومية من إجمالي الوثائق الواجب نشرها. ▪ نسبة قضايا الفساد التي تمت معالجتها من إجمالي الحالات المُكتشفة.	**البرنامج:** ترسيخ الأمن والنظام العام وتطبيق القانون (وزارة الداخلية والأمن الوطني).	وزارة الداخلية والأمن الوطني.	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
2.1.6 حماية الحريات العامة، ورد المظالم والحقوق.	▪ نسبة الشكاوى المنجزة من الشرطة من إجمالي الشكاوى المُقدمة. ▪ نسبة المظالم المنجزة من ديوان المظالم من إجمالي المظالم المُقدمة. ▪ نسبة الالتزام بمعايير حقوق الانسان في النظارات ومراكز التوقيف.	**البرنامج:** ترسيخ الأمن والنظام العام وتطبيق القانون (وزارة الداخلية). **البرنامج:** ديوان المظالم (ديوان المظالم).	وزارة الداخلية والأمن الوطني	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
2.1.7 المُساهمة في ضمان وحدة وانسجام التشريعات وتطورها.	▪ عدد النظم القانونية. ▪ عدد الفتاوى القانونية.	**البرنامج: التمثيل** والتشريع والرقابة (المجلس التشريعي). **البرنامج:** الفتوى والتشريع (ديوان الفتوى والتشريع).	المجلس التشريعي	• ديوان الفتوى والتشريع

2.2 التطوير المؤسسي 6.6% (18 مؤشر)				
الهدف الإستراتيجي	**المؤشرات التنموية**	**البرامج**	**الجهات المُنفذة**	**الجهات الشريكة**
2.2.1 تطوير منظومة تقييم الأداء الحكومي، وتعزيز الرقابة الفاعلة.	▪ عدد الخطط الحكومية التي تم تقييمها. ▪ نسبة ترابط القرارات الحكومية بالأولويات والأهداف الاستراتيجية. ▪ عدد التوصيات التي تم الأخذ بها، وفقاً لتقارير تقييم الأداء. ▪ عدد أنظمة العمل والإجراءات التي تم تقييمها. ▪ عدد الجولات الرقابية على الدوائر الحكومية. ▪ عدد المخالفات المالية والإدارية. ▪ نسبة تنفيذ أنشطة الخطط الحكومية.	**البرنامج:** السياسات والتخطيط والمعلومات ودعم الأداء الحكومي (مجلس الوزراء). **البرنامج:** الرقابة المالية ورقابة الأداء والامتثال (ديوان الرقابة المالية والإدارية).	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	• ديوان الرقابة المالية والإدارية.
2.2.2 رفع مستوى انتاجية موظفي القطاع العام، وتعزيز التدريب التخصصي.	▪ نتائج التقييم الأداء السنوي موزع وفق الوزارات والفئات. ▪ عدد موظفي الخدمة المدنية الذين تلقوا التدريب مصنف حسب الدائرة الحكومية والفئة الوظيفية وعدد ساعات التدريب.	**البرنامج:** إدارة وتطوير الموارد البشرية في الخدمة المدنية (ديوان الموظفين العام).	ديوان الموظفين العام	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
2.2.3 التطوير القيادي الشامل وتعزيز سُبل التعاقب الوظيفي.	▪ نسبة الإنجاز من خطة التعاقب الوظيفي. ▪ نسبة الموظفين المؤهلين لشغل الوظائف القيادية (ضمن خطة التعاقب الوظيفي).	**البرنامج:** السياسات والتخطيط والمعلومات ودعم الأداء الحكومي (مجلس الوزراء).	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	• ديوان الموظفين العام.
2.2.4 تعزيز فعالية الهياكل التنظيمية للدوائر الحكومية بما يتناسب مع طبيعة المهام والخطط.	▪ نسب العبء الوظيفي.	**البرنامج:** السياسات والتخطيط والمعلومات ودعم الأداء الحكومي (مجلس الوزراء).	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	• ديوان الموظفين العام.

2.2.5 تحسين جودة الأداء الحكومي، وتفعيل سبل المُتابعة.	▪ عدد مراكز الخدمة الجديدة التي تم موائمتها وفق معايير الجودة. ▪ نسبة مراكز الخدمة الحالية التي تعمل وِفق معايير الجودة. ▪ نسبة رضا متلقي الخدمة. ▪ نسبة الإنجاز في إعداد الأدلة الإجرائية.	**البرنامج:** السياسات والتخطيط والمعلومات ودعم الأداء الحكومي (مجلس الوزراء).	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	● وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ● وزارة النقل والمواصلات. ● سلطة الأراضي. ● وزارة التربية والتعليم. ● وزارة الصحة.
2.2.6 تطوير قدرات الهيئات المحلية وتنمية مواردها.	▪ الموازنات التطويرية المصروفة. ▪ عدد المشاريع الممولة خارجياً لتطوير عمل الهيئات المحلية.	**البرنامج:** الإشراف والمتابعة على اختصاصات الهيئات المحلية (وزارة الحكم المحلي).	وزارة الحكم المحلي	● وزارة المالية.

2.3 تطوير البيئة التكنولوجية ودعم التحول الرقمي 6.3% (18 مؤشر)				
الهدف الإستراتيجي	**المؤشرات التنموية**	**البرامج**	**الجهات المُنفذة**	**الجهات الشريكة**
2.3.1 دعم استراتيجيات التحول الرقمي وصولاً للحكومة الذكية.	▪ عدد الخدمات الحكومية المقدمة إلكترونياً من إجمالي عدد الخدمات الكلي.	**البرنامج:** قطاع تكنولوجيا المعلومات والشبكة الحكومية (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	● الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
2.3.2 تفعيل دور المعلومات وتكاملها في دعم اتخاذ القرار.	▪ عدد التقارير والدراسات المعلوماتية. ▪ اكتمالية بطاقات المؤشرات الحكومية. ▪ الشراكات والاتفاقيات. ▪ لوحة مؤشرات حكومية محدثة. ▪ مستوى الاستجابة المعلوماتية لمتخذ القرار.	**البرنامج:** السياسات والتخطيط والمعلومات ودعم الأداء الحكومي (مجلس الوزراء).	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	● وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
2.3.3 تطوير البيئة المعززة للعمل الحر والعمل عن بعد.	▪ عدد المستفيدين من مزايا العمل الحر. ▪ عدد المستفيدين من مزايا العمل عن بعد. ▪ عدد وقيمة المشاريع الممولة لتعزيز العمل الحر والعمل عن بعد.	**البرنامج:** برنامج التشغيل والتدريب المهني (وزارة العمل)	وزارة العمل	● وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

2.3.4 تطوير منظومة البيانات الحكومية المفتوحة.	▪ عدد المستفيدين من البيانات الحكومية. ▪ عدد البيانات الحكومية المُتاحة للجمهور. ▪ عدد الأطر واللوائح الناظمة لمنظومة البيانات المفتوحة. ▪ عدد السياسات والأدلة.	**البرنامج:** السياسات والتخطيط والمعلومات ودعم الأداء الحكومي (مجلس الوزراء)	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
2.3.5 تطوير مركز البيانات والشبكة الحكومية.	▪ حجم البيانات المُتبادلة عبر الشبكة الحكومية. ▪ حجم حزمة الانترنت المتوفرة في الشبكة الحكومية. ▪ عدد المواقع الالكترونية المُستضافة في مركز البيانات الحكومي. ▪ متوسط زوار المواقع الالكترونية الحكومية. ▪ معدل توفر الشبكة الحكومية لخدمة المرافق الحكومية.	**البرنامج:** تكنولوجيا المعلومات والشبكة الحكومية (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

2.4 تطوير الأداء الإعلامي 5.5% (13)				
الهدف الإستراتيجي	**المؤشرات التنموية**	**البرامج**	**الجهات المُنفذة**	**الجهات الشريكة**
2.4.1 الارتقاء بمستوى الوسائل والخدمات الإعلامية وتكاملها.	▪ مدى دورية نشر المحتوى الإعلامي الحكومي على المواقع المحلية. ▪ مدى دورية نشر المحتوى الإعلامي الحكومي على المواقع الحكومية. ▪ حجم الدعم المالي الحكومي لتطوير قطاع الإعلام. ▪ عدد الإعلانات الحكومية الممولة للقضايا الهامة.	**البرنامج:** تطوير الأداء الإعلامي الحكومي، وضبط الحالة الإعلامية لوسائل الإعلام. (المكتب الإعلامي الحكومي)	المكتب الإعلامي الحكومي	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
2.4.2 تحسين الصورة الذهنية للأداء الحكومي لدى المواطنين.	▪ مدى التفاعل الإيجابي للجمهور على منصات التواصل الاجتماعي للدوائر الحكومية. ▪ عدد اللقاءات المفتوحة مع النشطاء والأعيان. ▪ عدد المؤتمرات الصحفية للحديث عن إنجازات ومستجدات الحكومة. ▪ عدد المنشورات ذات الطابع الاجتماعي، التي تعكس تفاعل المسؤول الحكومي مع القضايا المُجتمعية ▪ عدد حسابات فيس بوك الموثقة للشخصيات الحكومية.	**البرنامج:** تطوير الأداء الإعلامي الحكومي، وضبط الحالة الإعلامية لوسائل الإعلام. (المكتب الإعلامي الحكومي)	المكتب الإعلامي الحكومي	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

2.4.3 تعزيز مصداقية وشمولية الرواية الفلسطينية.	▪ عدد الاتفاقيات الإعلامية المُبرمة مع القنوات المحلية والدولية لتعزيز الرواية الفلسطينية. ▪ عدد اللقاءات الثنائية المُشتركة مع الجهات العربية والدولية. ▪ حجم التمثيل الحكومي في المؤتمرات الخارجية لمناصرة القضية الفلسطينية. ▪ عدد المواد الإعلامية الداعمة للحق الفلسطيني.	**البرنامج:** تطوير الأداء الإعلامي الحكومي، وضبط الحالة الإعلامية لوسائل الإعلام (المكتب الإعلامي الحكومي).	المكتب الإعلامي الحكومي	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

المحور الثالث

التنمية المُستدامة

3.1	تعزيز الأداء المالي والاقتصادي وتشجيع الاستثمار	9.5	%	29
3.2	تنمية الموارد البيئية والطبيعية والحفاظ عليها	9.5	%	17
3.3	تحسين البُنية التحتية	10.6	%	44
3.4	تعزيز الشراكة المحلية والدولية	10.4	%	18

%40

108 مؤشراً تنموياً

3.1 تعزيز الأداء المالي والاقتصادي وتشجيع الاستثمار 9.5% (29 مؤشر)				
الهدف الإستراتيجي	**المؤشرات التنموية**	**البرامج**	**الجهات المُنفذة**	**الجهات الشريكة**
3.1.1 استدامة المالية العامة.	▪ الإيرادات - النفقات (تشغيلية، رأسمالية، احتياطي). ▪ نسب تحصيل الإيرادات المتوقعة للدوائر الحكومية.	**البرنامج:** إدارة وضبط المال العام والحسابات العامة (وزارة المالية). **البرنامج:** الرقابة المالية ورقابة الأداء والامتثال (ديوان الرقابة المالية والإدارية).	وزارة المالية	• ديوان الرقابة المالية والإدارية.
3.1.2 تنمية وتعزيز الإنتاج الزراعي.	▪ عدد وقيمة الصادرات الزراعية والسمكية. ▪ كمية الإنتاج الزراعي، الثروة السمكية، الدواجن. ▪ حجم تمويل المشاريع الزراعية. ▪ نسبة المساحة الزراعية المزروعة. ▪ عدد وقيمة المشاريع المُمولة حكومياً للمشاريع الزراعية. ▪ عدد الحائزين الزراعيين. ▪ عدد الحيازات الزراعية. ▪ مساحة الحيازات الزراعية. ▪ عدد اللقاحات والطعوم البيطرية المُعطاة للحيوانات. ▪ قيمة إنتاج معاصر الزيتون.	**البرنامج:** تنمية القطاع الزراعي ومكافحة الآفات والأمراض (وزارة الزراعة). **البرنامج:** الخدمات الزراعية (وزارة الزراعة).	وزارة الزراعة	• وزارة الاقتصاد الوطني.
3.1.3 دعم القطاع الصناعي.	▪ عدد وقيمة الصادرات الصناعية. ▪ عدد المصانع العاملة. ▪ عدد التسهيلات الحكومية المُقدّمة للقطاع الصناعي. ▪ عدد ونوع المؤسسات المرخصة في أنشطة الصناعة. ▪ عدد المصانع العاملة ضمن أنظمة الجودة العالمية. ▪ نسبة تغطية المصانع المحلية للاحتياج المحلي. ▪ عدد الصناعات الجديدة داخل السوق الفلسطيني.	**البرنامج:** التنمية الاقتصادية وحماية المستهلك (وزارة الاقتصاد الوطني). **البرنامج:** إعداد وتطوير المواصفات الفلسطينية (مؤسسة المواصفات والمقاييس).	وزارة الاقتصاد الوطني	• وزارة المالية. • مؤسسة المواصفات والمقاييس.

3.1.4 دعم وتطوير ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.	▪ عدد التسهيلات الحكومية للمشاريع الصغيرة. ▪ عدد قروض ومنح المشاريع المتناهية الصغر. ▪ عدد المشاريع الريادية الناجحة.	**البرنامج:** تشجيع الاستثمار وإدارة المدن والمناطق الصناعية الحرفية (هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية). **البرنامج:** تنظيم وضبط سوق العمل (وزارة العمل). **البرنامج:** التنمية والحماية الاجتماعية (وزارة التنمية الاجتماعية).	وزارة العمل	● هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية. ● وزارة التنمية الاجتماعية.
3.1.5 تعزيز حماية المستهلك وتوفر السلع الأساسية.	▪ عدد محاضر الضبط والإتلاف. ▪ المخزون السلعي.	**البرنامج:** التنمية الاقتصادية وحماية المستهلك (وزارة الاقتصاد الوطني).	وزارة الاقتصاد الوطني	● وزارة الزراعة.
3.1.6 استثمار وتنمية مال الوقف.	▪ عدد المشاريع الاستثمارية القائمة. ▪ نسبة المشاريع الاستثمارية الناجحة.	**البرنامج:** إدارة الأملاك الوقفية (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية).	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	--
3.1.7 تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع دول العالم وتنشيطها، خصوصاً دول الجوار.	▪ حركة البضائع في المعابر. ▪ حجم التمثيل الحكومي في المؤتمرات الاقتصادية الخارجية. ▪ عدد الاتفاقيات الاقتصادية الخارجية للسلع والخدمات.	**البرنامج:** العلاقات الدولية والشؤون الخارجية (وزارة الشؤون الخارجية).	وزارة الشؤون الخارجية	● وزارة الاقتصاد الوطني. ● وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

3.2 تنمية الموارد البيئية والطبيعية والحفاظ عليها 9.5% (17 مؤشر)				
الهدف الإستراتيجي	**المؤشرات التنموية**	**البرامج**	**الجهات المُنفذة**	**الجهات الشريكة**
3.2.1 تحقيق الاستدامة البيئية.	▪ المساحات الخضراء داخل المدن. ▪ نسبة المناطق الصالحة للسباحة من إجمالي طول الشاطئ. ▪ نسبة مياه الصرف الصحي المُعالجة. ▪ نسبة تدوير النفايات.	**البرنامج:** الإشراف والمتابعة على اختصاصات الهيئات المحلية (وزارة الحكم المحلي).	وزارة الحكم المحلي	● سلطة المياه وجودة البيئة.

3.2.2 تطوير كفاءة إدارة مصادر المياه وبدائلها.	▪ عدد فحوصات وتحليل عينات في المختبر البيئي. ▪ نسبة الآبار العشوائية غير المُرخصة. ▪ حجم الاستفادة من مياه الأمطار.	**البرنامج:** إدارة الآبار الجوفية وحماية البيئة (سلطة المياه وجودة البيئة).	سلطة المياه وجودة البيئة	• وزارة الحكم المحلي.
3.2.3 تنظيم الاستفادة من الأراضي الحكومية والحفاظ عليها.	▪ عدد العقود المُبرمة (إيجار- تخصيص). ▪ الخرائط المُنجزة من المساحة. ▪ عدد قضايا النزاعات على الحدود، التي تم حلها. ▪ عدد شهادات التسجيل الصادرة عن الطابو. ▪ عدد قضايا الأراضي المفتوحة في المحاكم من قِبل سلطة الأراضي. ▪ عدد عقود التسجيل لأراضي مواطنين في الطابو. ▪ مساحات الأراضي المُزال عنها التعدي.	**البرنامج:** إدارة الأراضي (سلطة الأراضي).	سلطة الأراضي	• وزارة الحكم المحلي. • المجلس الأعلى للقضاء • النيابة العامة.
3.2.4 تعزيز السياحة الداخلية والحفاظ على التُراث الحضاري.	▪ زوار المواقع الأثرية. ▪ عدد الأماكن الأثرية السياحية المُعتمدة. ▪ حجم المواد الإعلامية والتقارير التلفزيونية للأماكن الأثرية.	**البرنامج:** السياحة والآثار (وزارة السياحة والآثار).	وزارة السياحة والآثار	--

3.3 تحسين البُنية التحتية 10.6% (44 مؤشر)				
الهدف الإستراتيجي	**المؤشرات التنموية**	**البرامج**	**الجهات المُنفذة**	**الجهات الشريكة**
3.3.1 تطوير البنى التحتية في مجال الطرق والصرف الصحي والمياه.	▪ نسبة الطرق الإقليمية المعبدة من إجمالي الطرق الإقليمية. ▪ عدد المخططات التفصيلية (شبكة شوارع) المعدة والمعتمدة. ▪ عدد المخططات التفصيلية للمناطق الإقليمية المعدة والمعتمدة. ▪ الطرق الإقليمية التي بحاجة لتأهيل من إجمالي الطرق الإقليمية. ▪ نسبة تغطية شبكات الصرف الصحي للمحافظات. ▪ نسبة المناطق التي يوجد بها بنية تحتية مناسبة من الإجمالي.	**البرنامج:** التخطيط والتنظيم العمراني وتطوير البنية التحتية (وزارة الحكم المحلي).	وزارة الحكم المحلي	• وزارة الأشغال العامة والإسكان.
3.3.2 زيادة كفاءة المشاريع الاسكانية والمرافق العامة.	▪ عدد الوحدات السكنية الجديدة. ▪ عدد المرافق العامة الجديدة.	**البرنامج:** تنظيم وتطوير قطاع الإنشاءات (وزارة الأشغال). **البرنامج:** التخطيط والتنظيم العمراني (وزارة الحكم المحلي).	وزارة الأشغال العامة والإسكان	• وزارة الحكم المحلي.

3.3.3 توفير منظومة مواصلات آمنة وفعالة تلبي احتياجات المواطنين.	▪ عدد المُركبات المُرخصة. ▪ عدد حوادث الطرق. ▪ كثافة المركبات المرخصة. ▪ عدد المفترقات الرئيسية التي يوجد بها ازدحام مروري. ▪ نسبة تغطية إشارات للمفترقات الرئيسية. ▪ مدى جدوى الخطط المرورية للمناطق الرئيسية.	**البرنامج:** تنظيم وتطوير قطاع النقل والمواصلات (وزارة النقل والمواصلات).	وزارة النقل والمواصلات	--
3.3.4 تطوير المقرات الحكومية والمرافق العامة الملائمة والمناسبة.	▪ العطاءات الحكومية المطروحة أو التي تمت ترسيتها من قبل الوزارة. ▪ مدى موائمة مركز خدمة حكومي لمعايير الجودة. ▪ عدد المراكز الخدماتية الحكومية المواءمة لمعايير الجودة. ▪ نسبة رضى المتعاملين مع المراكز الخدماتية.	**البرنامج:** مشاريع المباني والأشغال العامة (وزارة الأشغال العامة والإسكان) **البرنامج:** السياسات والتخطيط والمعلومات ودعم الأداء الحكومي (مجلس الوزراء).	وزارة الأشغال العامة والإسكان	● الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
3.3.5 تعزيز وتطوير قطاع الكهرباء وتشجيع مشاريع الطاقة البديلة.	▪ إجمالي الطاقة الواردة لقطاع غزة – الشركة القطرية الإسرائيلية. ▪ إجمالي الطاقة الواردة لقطاع غزة – جمهورية مصر العربية. ▪ العجز الشهري من الوقود لتشغيل محطة كهرباء غزة. ▪ عدد الاشتراكات الجديدة. ▪ عدد المشتركين لدى شركة توزيع الكهرباء. ▪ معدل ساعات وصل التيار الكهربائي. ▪ إجمالي الطاقة الراجعة مع الكهرباء المولدة من أنظمة الطاقة البديلة. ▪ نسبة تغطية المقرات الحكومية من أنظمة الطاقة البديلة. ▪ نسبة تغطية الشركات المرخصة من أنظمة الطاقة البديلة. ▪ نسبة تغطية المساجد من أنظمة الطاقة البديلة. ▪ نسبة الاستهلاك المنزلي من الاستهلاك العام. ▪ نسبة الفاقد في الكهرباء.	**البرنامج:** تنظيم وتطوير قطاع الطاقة (سلطة الطاقة).	سلطة الطاقة	--

3.3.6 تطوير منظومة إدارة النفايات الصلبة.	▪ كمية النفايات الصلبة المفصولة. ▪ كمية النفايات الصلبة غير المفصولة. ▪ كمية النفايات المُنتجة. ▪ كمية النفايات الصلبة المُعالجة. ▪ عدد المُنشآت التجارية العاملة في تدوير النفايات.	**البرنامج:** إدارة الآبار الجوفية وحماية البيئة (سلطة المياه وجودة البيئة).	سلطة المياه وجودة البيئة	--
3.3.7 تطوير منظومة قطاع الإنشاءات.	▪ عدد شركات المقاولات المعتمدة والمصنفة. ▪ عدد مصـانع وشركات مواد البناء المعتمدة والحاصـلة على ضـمان ضبط الجودة. ▪ عدد المختبرات الهندسية المعتمدة. ▪ عدد التسهيلات الحكومية المقدمة للشركات الإنشائية. ▪ عدد الوحدات السكنية المُرخصة.	**البرنامج:** تنظيم وتطوير قطاع الإنشاءات (وزارة الأشغال العامة والإسكان).	وزارة الأشغال العامة والإسكان	● وزارة الحكم المحلي. ● الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
3.3.8 تطوير البُنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	▪ عدد عمليات تسجيل الدخول الموحد. ▪ نسبة استقرار تشغيل الخوادم سنوياً. ▪ نسبة الربط الشبكي بين الدوائر الحكومية. ▪ نسبة تجهيز بيئة تحتية بديلة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	**البرنامج:** قطاع الاتصالات (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات).	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	--

3.4 تعزيز الشراكة المحلية والدولية 10.4% (18 مؤشر)				
الهدف الإستراتيجي	**المؤشرات التنموية**	**البرامج**	**الجهات المُنفذة**	**الجهات الشريكة**
3.4.1 تطوير ومأسسة نظام استشاري داعم لمنظومة العمل الحكومي.	▪ عدد الشراكات مع مراكز الدراسات والأبحاث. ▪ عدد توصيات المجالس الاستشارية. ▪ عدد مُخرجات الفرق البحثية.	**البرنامج:** السياسات والتخطيط والمعلومات ودعم الأداء الحكومي (مجلس الوزراء).	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	● كافة الدوائر الحكومية.
3.4.2 تعزيز التعاون الدولي الفعال والمُستدام.	▪ عدد/قيمة المشاريع الممولة. ▪ عدد الاتفاقيات الدولية. ▪ حجم استضافة ومشاركة ممثلي العمل الحكومي في المحافل الدولية. ▪ عدد الموظفين الذين تلقوا تدريبات تخصصية في الخارج.	**البرنامج:** العلاقات الدولية والشؤون الخارجية (وزارة الشؤون الخارجية).	وزارة الشؤون الخارجية	● الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

	▪ عدد موظفي القطاع العام الذين تلقوا منح دراسية في الخارج.			
3.4.3 تحقيق نماذج شراكة فاعلة ومحفزة بين الهيئات المحلية والقطاعين العام والخاص.	▪ عدد الشراكات بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص. ▪ عدد خدمات الهيئات المحلية التي تم خصخصتها.	**البرنامج:** الإشراف والمتابعة على اختصاصات الهيئات المحلية (وزارة الحكم المحلي). **البرنامج:** السياسات والتخطيط والمعلومات ودعم الأداء الحكومي (مجلس الوزراء).	وزارة الحكم المحلي	● الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
3.4.4 تعزيز التعاون الفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية العاملة في المحافظات الجنوبية.	▪ عدد الاتفاقيات الموقعة. ▪ عدد المشاريع المُشتركة. ▪ حجم تقاطع المشاريع المُقترحة مع الأولويات والتوجهات الحكومية.	**البرنامج:** العلاقات الدولية والشؤون الخارجية (وزارة الشؤون الخارجية). **البرنامج:** السياسات والتخطيط والمعلومات ودعم الأداء الحكومي (مجلس الوزراء).	وزارة الشؤون الخارجية	● الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
3.4.5 تطوير العلاقات مع النقابات المهنية والمراكز الشبابية والمؤسسات الحقوقية.	▪ عدد المؤسسات الحقوقية المرخصة. ▪ عدد النقابات المهنية المرخصة. ▪ عدد المراكز الشبابية المرخصة. ▪ عدد اللقاءات. ▪ عدد السياسات الحكومية الناظمة لأعمال النقابات والمراكز الشبابية.	**البرنامج:** السياسات والتخطيط والمعلومات ودعم الأداء الحكومي (مجلس الوزراء). **البرنامج:** ديوان المظالم (مجلس الوزراء). **البرنامج:** البرامج والخدمات الثقافية (الهيئة العامة للشباب والثقافة).	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	● الهيئة العامة للشباب والثقافة.

الدائرة الحكومية	(12) ديوان الموظفين العام
الرؤية	بناء نموذج ريادي ومتميز في إدارة وتنمية الموارد البشرية للقطاع الحكومي في فلسطين.
الرسالة	ديوان الموظفين العام مؤسسة حكومية فلسطينية تسعى إلى تطوير نظام الخدمة المدنية من خلال رفع كفاءة الموارد البشرية والأنظمة الإدارية، والتأكد من تطبيق النظام على موظفي الدولة بتجانس وشفافية ومساواة، لضمان تقديم خدمة نوعية للمواطن الفلسطيني.

م	الأهداف الاستراتيجية لديوان الموظفين العام		الأهداف الفرعية لديوان الموظفين العام	الأهداف الاستراتيجية المرجعية وفقاً للإطار الاستراتيجي (2022 – 2024) م
1	رفع كفاءة وفاعلية عملية الاستقطاب وإدارة الحراك الوظيفي للموارد البشرية في الخدمة المدنية	1	تطوير نظام الاستقطاب وفق مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة.	1.3.1 ضبط وتنظيم سوق العمل، وتعزيز فرص العمل اللائق
		2	إدارة إجراءات التعيينات والعقود والحراك الوظيفي.	
		3	إدارة معلومات عملية الاستقطاب والتعيين.	
2	تطوير خطط وسياسات إدارة رأس المال البشري وفق مبادئ الجدارة والتميز والتحفيز	1	تطوير نظم عمل رأس المال البشري.	2.2.2 رفع مستوى إنتاجية موظفي القطاع العام، وتعزيز التدريب التخصصي
		2	الدراسات المستقبلية والبحوث.	
		3	تطوير البيئة الناظمة لدمج ذوي الإعاقة في الوظيفة العامة.	
		4	تعزيز كفاءة موظفي الخدمة المدنية.	
		5	تطوير البنية المعلوماتية لديوان الموظفين.	2.3.2 تفعيل دور المعلومات وتكاملها في دعم اتخاذ القرار
3	تنمية وتطوير رأس المال البشري لتحقيق الريادة	1	تطوير أنظمة التقييم لموظفي الخدمة المدنية.	2.2.1 تطوير منظومة تقييم الأداء الحكومي، وتعزيز الرقابة الفاعلة
		2	تطوير أداء رأس المال البشري الحكومي وتعزيز منصات المعرفة.	
		3	تفعيل المعهد الوطني للإدارة العامة والقيادة (NIPAL).	
4	حوكمة أنظمة الموارد البشرية وتطوير التشريعات وتعزيز الرقابة عليها	1	تطوير تشريعات وأنظمة قطاع الخدمة المدنية.	2.1.7 المساهمة في ضمان وحدة وانسجام التشريعات وتطورها
		2	الارتقاء بالوعي القانوني لموظفي الخدمة المدنية.	
		3	ضمان تقديم خدمات قانونية فعالة لقطاع الخدمة المدنية.	
		4	تطوير نظام رقابي فعال تشاركي لقطاع الخدمة المدنية.	
5	ضمان تقديم خدمات موارد بشرية فعالة ومتكاملة عبر توظيف أحدث أساليب التحول التكنولوجي والرقمي ونظم الجودة	1	تعزيز التكنولوجيا والأنظمة الذكية للموارد البشرية.	2.3.5 تطوير مركز البيانات والشبكة الحكومية
		2	تعزيز تكامل الخدمات المحوسبة لديوان الموظفين العام.	
		3	إدارة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية.	
		4	ضمان تطبيق معايير الجودة والتميز المؤسسي.	2.2.5 تحسين جودة الأداء الحكومي، وتفعيل سبل المتابعة
		5	ضمان تحقيق الاتصال الداخلي والخارجي.	